جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير القوى الاقتصادية الصاعدة على النظام العالمي ما بين 2009 – 2019 مجموعة البريكس نموذجا.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات إقليمية

من إعداد الطالبتان:

بوزيدي كاتية

دحمام كميلية

اشراف الأستاذ:

- مزياني لطفي.

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
يونس قصاص	أستاذا، مساعدا " أ "	رئيسا
لطفي مزياني	أستاذا، مساعدا " أ "	مشرفا و مقررا
عبد الرحمان عكسة	أستاذا، مساعدا "أ "	ممتحنا و مناقشا

السنة الجامعية 2019 / 2020.

الإهداء

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني على اجتياز الصعاب وانجاز هذا العمل المتواضع الذي اهديه إلى:

روح والدي الطاهرة رحمه الله.

والدتي العزيزة أطال الله عمرها، وجدي العزيز الذي كان بمثابة أب لي أطال الله عمره وأمده بالصحة والهناء.

أخواتي وكل عائلتي الكريمة.

كل زميلاتي وزملائي الدفعة المتخرجة بكلية العلوم السياسية تخصص دراسات إقليمية.

بوزيدي كاتية

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى عائلتي الكريمة

أبي وأمي.

إخوتي الأعزاء.

خطيبي.

دحمام كميلية

الشكر والعرفان

الشكر والعرفان

الحمد لله عز وجل وشكره على نعمه

أوجه جزل الشكر والتقدير لأستاذي المحترم الأستاذ مزياني لطفي لقبوله الإشراف على عملي و لم يبخل علي بفضل إرشاداته و توجيهه، و على ما أبداء من تفهم.

كما أتقدم بالشكر على كل من ساعدني في إتمام هذا البحث من قريب أو من بعيد.

بوزيدي كاتية

الشكر والعرفان

أشكر الله عز وجل الذي وفقني في تأدية هذا العمل.

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ مزياني لطفي الذي أشرف علي هذه المذكرة

وأشكره على إرشاداته لي وصبره معي طيلة مشوار هذه الدراسة

وكل شكري وامتناني لكل من قدم لي يد المساعدة

سواء من قريب أومن بعيد، قولا أو فعلا

وشكر خاص إلى موظفة الإدارة بوسنو فهيمة لتشجيعها

المتواصل على إتمام هذا العمل المتواضع.

دحمام كميلية

مقدمة

المقدمة:

شهد النظام الدولي تحولات على الصاعدين السياسي والاقتصادي حيث أدت إلى إعادة النظر في عدد من مسلمات نظريات العلاقات الدولية، خاصة بالنسبة للتعريف الدولي الذي كان يتم التركيز فيه على الوحدات السياسية ولكن ظهرت فواعل غير الدول التي بدأت تكتسب أهمية في التأثير على هيكل النظام العالمي. مع مطلع القرن الحادي والعشرين وبداية بروز القوى الصاعدة الجديدة على غرار مجموعة دول البريكس وتكتلات ضخمة كالاتحاد الأوروبي، بدأ التكهن بحدوث نقلة جديدة لتوزيع القوى في النظام العالمي، ما يهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد،

انطلقت دول مجموعة البريكس في القمة الأولى سنة 2009 معلنة عن تكتلها الذي يعمل على المصالح الاقتصادية المشتركة مطالبة بمكانة تتناسب مع قدراتها و إمكانياتها الاقتصادية و ذلك من خلال حصولها على حصصها في منظمة التجارة العالمية و البنك الدولي و المؤسسات الدولية المختلفة و تسعى للحصول على مكانها في المحافل الدولية و تبقى دول البر يكس تسعى حتى تصل إلى مواقع متقدمة في مؤسسات صنع القرار و عملت أيضا على الكثير من الخطوات التي تساعد في تحقيق أهدافها عبر القمم التي تعقدها و بنك التنمية الذي قامت ببنائه من أجل تمويل مشاريع كل الدول التي تنتمي إلى المجموعة ،و صندوق الاحتياط الذي يعتبر من أهم المؤسسات المالية الخاصة بمجموعة البر يكس كتمويل احتياطي في حالات الأزمات أو الكوارث الخاصة بأي دولة من دول المجموعة.

ستقوم على دراستنا تحليل الإطار التأسيسي لمجموعة البريكس من خلال التطرق إلى المراحل التاريخية ومقوماتها من جهة و واقع علاقاتها بالأنظمة و المؤسسات المحركة

لنظام الدولي، و مدى تأثير المجموعة عليه، و إمكانية تأثير صعود دول البر يكس على النظام الدولي ، متخذة التعددية الاقتصادية مقدمة للتعددية القطبية، و قطعت دول البر يكس شوطا طويلا في بناء مؤسساتها المبنية على أسس اقتصادية قوية، و خطط تنموية متطورة و موحدة، و التي تساعدها و تؤهلها في تخطي العديد من المؤثرات الداخلية و الخارجية، و تعمل دول البر يكس على تحدي الهيمنة الأمريكية و الغربية على النظام العالمي و بالذات الاقتصادي و المالي، المتمثلة في محاولات السيطرة المطلقة على معظم دول العالم، مع مصاحبة هذه الأوضاع بعدم الاستقرار في عدة دول و أقاليم، فأصبح العالم بحاجة إلى من يستطيع إيقافا هذا التدهور الحاصل الذي تسبب بالتفرد القطبي للولايات المتحدة بالقرارات الدولية، و غياب أقطاب أخرى يمكن أن تحدث نوعا من التوازن في النظام الدولي، و انطلاقا من دراستنا سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

الإشكالية:

إلى أي مدى ساهمت مجموعة دول البريكس كتكتل اقتصادي صاعد في إعادة تشكيل المنظومة العالمية؟

وتتفرع الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ماهية القوى الصاعدة؟
- ماهي أهم مراحل تأسيس مجموعة البريكس؟
- ما هو واقع مجموعة البريكس في النظام الدولي؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الدراسات الاستطلاعية، ومن خلاصة مراجعة أدبيات صعود وسقوط القوى الكبرى، كذلك المعارف والأطر النظرية التي تعالج هذا الموضوع وتبحث في تجارب صعود مجموعة دول البريكس، تمت صياغة الفروض التالية:

الفرضية الأولى: كلما كان النمو الاقتصادي لدول البريكس متزايدا أدى بالمقابل تراجع اقتصاديات الدول المتقدمة.

الفرضية الثانية: إذا كان للقوى الصاعدة ادروا مؤثرة في النسق الدولي فإن النظام العالمي سيتحول من عالم أحادي القطبية إلى عالم متعدد الأقطاب.

الفرضية الثالثة: كلما توطدت دول مجموعة البريكس علاقاتها مع الفواعل الدولية الأخرى زاد ذلك من قوة تأثيرها في النظام العالمي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التالية:

- معرفة مفهوم مصطلح القوى الصاعدة من خلال تحليل مختلف الدراسات في العلاقات الدولية.
- تبيان مكانة دول مجموعة البريكس بواسطة تبيان الأدوار التي أبلتها في مواجهة مختلف الأزمات والقضايا العالقة في الساحة الدولية.
- تحديد شكل النظام العالمي بعد ظهور قوى صاعدة كتكتل البريكس بعد الأزمة المالية عام 2008 من خلال الناحية الاقتصادية أو الناحية السياسية.

اهمية اختيار الموضوع:

تنقسم دوافع اختيار الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي:

الدوافع الذاتية:

- تكمن الاسباب الذاتية في اختيار الموضوع إلى ميل الباحث في دراسة القضايا الاقتصادية لما تحتويه من أهمية بالغة في دراسات العلوم السياسية، اضافة إلى معرفة

دور مجموعة البريكس الذي يضم مجموعة من أهم الفواعل الاقتصادية الناشئة في بنية النظام الدولي.

الدوافع الموضوعية:

ترجع المبررات الموضوعية إلى اسباب علمية كإبراز الاهمية التي تكتسبها القوى الصاعدة في نظام يزداد في التوجه نحو تكوين التكتلات الاقتصادي. كذلك حداثة الموضوع وقلة الراسات الاكاديمية حوله باللغة العربية.

- أما سبب اختيار مجموعة البريكس كنموذج يرجع كون هذا التكتل جديد على الساحة الدولية وتحقيقه لإنجازات بالغة جعلت منه محورا هاما في المؤسسات الاقتصادية مثل التجارة الدولية والاقتصاد الدولي.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية دراسة تأثير مجموعة البريكس على النظام الدولي إلى ما يلي:

- معرفة يستطيع بإمكان القارئ من الناحية النظرية التعرف على دول مجموعة البريكس بحيث يتمكن من معرفة أهداف ومبادئ هذا التحالف وأهم مقوماته، وأهمية دول المجموعة بحكم ثقلها الاقتصادي إذ تصنف من ضمن الدول ذات اقتصاديات صاعدة ومن ثقلها السياسي خاصة روسيا والصين، ومدى تأثيرها على المستوى العالمي.
- تسليط الضوء على واقع القوى الاقتصادية الصاعدة واستيعاب أسباب وأساليب المعتمدة للانتقال من وضع مثقل بالضعف ولتهميش إلى بناء قوتها متجاوزة كل العراقيل سواء اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية مبينا أهم المتغيرات المرتبطة بالعولمة والهيمنة الأمريكية.

- الاستفادة من تجارب هذه القوى، الاقتداء بها في تجاوز الضعف والتخلف بعد دراسة أبرز الطرق التي ساعدتها لبناء دولة تعد من بين القوى التي تنافس أعظم القوى على الساحة الدولية.

المرجع الزمني والمكاني للدراسة:

المجال الزمني: يتحدد المجال الزمني في القرن الحادي والعشرين الذي يستمد من خلال الفترة ما بين 2009 إلى 2019، حيث تشمل هذه المرحلة ظهور متغيرات جديدة أدت إلى إعادة ترتيب موازن القوى في النظام العالمي.

المجال المكاني: يتحدد المجال المكاني في النطاق الذي تتواجد فيه القوى الصاعدة وتأثيرها في مختلف المجالات وبالأخص المجال الاقتصادي بما في ذلك السياسات الإقليمية والعالمية لأن دراستنا تستهدف تحديداً تأثير دول البريكس في إعادة هيكل النظام العالمي.

منهجية الدراسة:

للقيام بدراستنا تم الاعتماد على منهج تحليل الموضوع الذي يقوم على تحديد خصائص الظاهرة المدروسة بتحليل طبيعتها وعلاقتها مع التغيرات العالمية، كذلك تقييم فعالية واستمرارية البريكس في تحقيق أهدافها مع تحديد مكانتها في النظام العالمي.

الدراسات السابقة:

يتضمن موضوع مجموعة البريكس وتأثيرها على النسق الدولي أهمها:

- أطروحة الدكتوراه بعنوان" **الاستراتيجيات الكبرى للقوى الصاعدة: الطمأنة، الإكراه، والاستجابات الموازنة**" من إعداد **مايكل غلوسني**. تضمنت الأطروحة دراسة حول القوى الكبرى المهيمنة في ظل صعود قوى جديدة، متسائلاً سبب حدوث توترات وتنافس عند صعود قوى جديدة في النظام الدولي.

❖ أطروحة **جيم أونيل Jim O'Neill** وهو اقتصادي في البنك الاستثماري الأمريكي غولدمان ساكس تحت عنوان "Building Better Global Economic Brics" قام بتحليل القوة الاقتصادية لدولة البريكس والدور الذي يمكن أن تلعبه في الاقتصاد العالمي مقارناً مجموعة البريكس بمجموعة السبعة G7 مبين تراجع قوة هذه المجموعة لصالح البريكس.

❖ مذكرة بعنوان "**دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية، مجموعة البريكس نموذج**" من إعداد الطالبين: **محمد براهيمي وصليحة كشرود،** عام2015، تضمنت الدراسة أهمية النمو في المؤشرات الاقتصادية التي تعد أساس قوة التكتلات الاقتصادية للمنافسة على الصعيد الدولي.

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي للقوى الصاعدة

المبحث الأول: ماهية القوى الصاعدة

المطلب الأول: تعريف مفهوم القوى الصاعدة

المطلب الثاني: أسباب ظهور القوى الصاعدة

المطلب الثالث: خصائص القوى الصاعدة

المبحث الثاني: مقومات القوى الصاعدة

المطلب الأول: المقومات الاقتصادية

المطلب الثاني: المقومات السياسية

المطلب الثالث: المقومات العسكرية

المبحث الثالث: عوامل قياس قوة الدولة

المطلب الأول: مفهوم القوة في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: العوامل المادية

المطلب الثالث: العوامل المعنوية

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للقوى الصاعدة.

بعد نهاية الحرب الباردة، برز إلى العالم نظام دولي جديد، تقوده الوم أ، وسعت هذه الأخيرة الى أمركة العالم، خاصة بعد سيطرتها عن المؤسسات المالية الكبرى كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، وذلك بمساندة حلفاءها التقليديين من أوروبا الغربية. وفي ظل هذه الأوضاع الجديدة في الساحة الدولية ظهرت هناك قوى تحاول فرض نفسها عن طريق إيجاد مكانة لها في النظام الدولي الجديد، هذه القوى التي انتهجت سياسات تنموية ناجحة، ورسمت أهدافا مستقبلية لها على رأسها تغيير موازين القوى.

وعليه ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل النظري ولمفاهيمي إلى ثالث مباحث في المبحث الأول سنستعرض فيه المدخل المفاهيمي للقوى الصاعدة، مع إبراز أسبابها وخصائصها، في المبحث الثاني يتناول مناهج قياس قوة الدولة. أما بالنسبة للمبحث الثالث سنتطرق إلى الإطار التأسيسي لمجموعة البريكس مع إظهار مؤسساتها وخصائصها.

المبحث الأول: ماهية القوى الصّاعدة.

يتمحور هذا المبحث بتقديم أهم التعارف للقوى الصّاعدة، وتحديد الأسباب الدافعة لظهورها، بالإضافة إلى حصر هذه القوى من خلال الخصائص التي تقوم على أساسها تصنيف الدول مبين أهمية صعود هذه القوى الناشئة في النظام العالمي.

المطلب الأول: تعريف مفهوم القوى الصّاعدة

تشير معظم الدراسات المتخصصة إلى عدم وجود تعريف محدد ومشترك لماهية القوى الصّاعدة التي يقابلها في اللغة الانجليزية عبارة "emerging powers» و " rising powers"، كما تستخدم أيضا بعض الأدبيات الأنخلوسكسونية عبارة " Ascending Power"أما الأدبيات الفرنسية تستخدم عدة مرادفات منها: "Puissance Renaissante" "Puissance Montante"،" Puissance Emergente" ...

يعود الفضل لظهور هذا المصطلح إلى الاقتصادي الهولندي "أنتوان فان اغتمايل " Antoine Van Agtmael سنة 1981 في البنك الدولي متحدثا عن الدول التي تتضمن "أفضل الضمانات و الفرص لاستقبال الاستثمارات و التحويلات، والتي وصفها بالدول التي تختلف عن كل من الدول المتقدمة و الدول السائرة في طريق النمو(بما فيها الدول الأقل نمواً) في الوقت ذاته » .[1]

فترجع صعوبة بلورة تعريف دقيق لهذه العبارة في العلاقات الدولية إلى الاختلاف حول تحديد مراتب القوة وخصائص القوى الكبرى والقوى العالمية. وهذا ما يفرض علينا اعتماد منهجية متكاملة لدراسة مفهوم القوى الصّاعدة بالاستناد إلى الأعمال والدراسات الأكاديمية.

---

[1] Nicolas Teneze, "**Grand puissance émergente et dissuasion nucléaire : des concepts complémentaires ou antinomiques ?** "Perspectives Internationals, No.2,(Avril 2012), p 25

طرح "ريتشارد نيد ليبو" فرضية وجود خمسة أطراف فاعلة في السياسة الدولية انطلاقا من كتابه " لماذا تتحارب الأمم؟ ... هي: القوى العظمى، القوى المهيمنة، القوى الصّاعدة، القوى العظمى الآفلة، الدول الضعيفة وقد عرّف القوى الصّاعدة على أنها « دول عازمة على انتزاع الاعتراف بها بوصفها قوى عظمى، و أن يُقر منافسها بأنها كذلك[1]» تشير "سلفيا ديلانوي" في كتابها "جيوبوليتيك الدول الصّاعدة" على أنها « تبدوا كدول بقوة كامنة كبيرة، و لكن لا تزال هشّة، عُرضة لعدم الاستقرار المالي، و غير قادرة على الاستدراك في فترة وجيزة».[2]

قدم "مايكل غلوسني" تعريفا للقوى الصّاعدة في دراسته القوى الصّاعدة للحد من سياسات الموازنة التي تمارسها القوى الكبرى القوى المهيمنة ضدها، فعرفها على أنها: « دولة تتحرك من مكانة غير مكانة القوى الكبرى، أو من مستوى أقل من مستوى القوى الكبرى إلى مستوى أعلى في سُلم القوة» [3]و ربط غلوسني التعرّف على هذه القوى بعملية اعترف و إدراك القوى الكبرى المهيمنة الأخرى بصُعودها.كذلك يعرفُها "كريستوفر ألدن «على أنها: «عبارة صيغت لوصف مجموعة من الدول التي تمتلك تركيبا من الشجاعة

---

[1] ريتشارد نيد ليبو، **لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل**، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 403، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،2013)، ص114.

[2] Fiorina Jean-François, **Géopolitique des pays émergents : Des puissances à la conquête du monde ? Comprendre Les Enjeux Stratégiques**, Note hebdomadaire, No.65 (ESC, Grenoble.26 avril 2012), p01.

[3] Michael A, Glosny, **The grand strategies of rising powers: reassurance, coercion, and balancing responses**, Massachusetts Institute of Technology, dept of Political Science,(mars 2012), p26.

الاقتصادية و الفطنة الدبلوماسية و القوة العسكرية، مسخّرة من أجل التحول من مكانة الدولة النامية نحو تحدي سيطرة القوى التقليدية الغربية»[1].

ومن أهم التعريفات ذات منهجية قيِّمة التعريف الذي قدمه "توماس رونار" حيث اعتبر القوى الصاعدة هي «دولة و بشكل أكثر دقة فاعل، من أجل أن يشمل النقاش الدائر حول صُعود الاتحاد الأوروبي كقوة عالمية، تطور موارد و قدرات متزايدة في أغلب أو كل أبعاد القوة، ة التي تصبح بشكل متزايد قادرة على تحويل تلك الموارد و القدرات إلى قوة شاملة أو عالمية» [2]

المطلب الثاني: أسباب ظهور القوى الصّاعدة

شهدت الحرب العالمية الأولى بروز مجموعة من الدول والقوى الصاعدة؛ فحاولت عدّة دراسات رصدها وتطورها كذلك تأثيرها على النظام العالمي.

فبدأ الاهتمام الأكاديمي المعاصر بظاهرة صعود القوى الدولية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية و هي فترة انتشار نظريات التنمية و التي عرفت بعصر التنمية، فتوسعت هذه الدراسات إلى مجال العلوم السياسية و العلاقات الدولية تدريجياً بعدما كانت منحصرة في الاقتصاد و التنمية.[3] ومن أبرز التطورات والأسباب الدافعة لظهور القوى الصاعدة ونجد:

---

[1] Christopher Alden, **Resurgent continent? Africa and the world: emerging powers and Africa**, IDEAS report (School of Economics and Political Science, London, UK, 2010), p 12.

[2] Thomas Renard, **"G20: Towards A New World Order"**،Studia Diplomatica, Vol 13, No 2, (2010), p 10.

[3] Ismail Regragui, **"Editorial".** Perspectives Internationales, No.2 (avril/sepembre2012), p.09.

- ❖ إرهاق الميزانية المالية نتيجة ارتفاع الإنفاق العسكري بسبب السباق نحو التسلح في ظل الحرب الباردة،
- ❖ المساعدات الأمريكية المقدمة لبعض الدول المعلن عنها عام1947م (مشروع مارشال ومبدأ ترومان) لإعادة بناء القدرات الإنتاجية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي في البلدان النامية.[1]
- ❖ سقوط جدار برلين عام 1989م، ومعه انتهت الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية بتفكك الاتحاد السوفيتي، فأصبح النظام الدولي تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية.
- ❖ ظهور العولمة كعامل مضاعف للتطور في الدول النامية فعملت على بناء وتعزيز اقتصاداتها، وتكاملت مع الأسواق العالمية عبر تبنيها سياسة الانفتاح الاقتصادي، فباتت العولمة السبيل الأساسي للارتقاء في مراتب القوى العالمية.
- ❖ الثورة التكنولوجية والتطورات العلمية، حيث أدركت القوى الأسيوية خاصة بعد الحرب العلمية الثانية أن التحكم في التكنولوجيا قوة فارق، فاستطاعت بفعل تطور الاتصالات والتقنيات الحديثة، وزيادة التماس والاحتكاك بين القوى الدولية، أزالت القيود والحواجز لتسهيل حركة الأموال والبضائع من السلع والخدمات.
- ❖ انتشار التكتلات الاقتصادية في أواخر الخمسينيات بعد انهيار نظام "بريتون وودز "لأسعار الصرف الثابتة، والتحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة، فظهرت مراكز اقتصادية و سياسية، كالسوق الأوروبية المشتركة عام 1957م،ثم تكتل شرق آسيا "ASEAN" عام 1967م،وإنشاء منطقة التجارة

[1] وليد إبراهيم حديقة، **القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة: الاقتصاد الهندي نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، (كلية العلوم السياسية، تخصص الاقتصاد العالمي،2014)، ص06.

الحرة لأمريكا الشمالية "NAFTA" في عام 1994م، و غيرها من التكتلات التي شكلت أسواق مشتركة بدون قيود تجارية و الحرية في انتقال السلع و رؤوس الأموال العالمية.[1]

- ❖ عرفت بعض الدول النامية حركة تصنيع سريعة خلال السبعينات ،ظهور مجموعة الدول المصنعة التي حافظت على ثلاثية النمو و النجاح المتمثلة في: الابتكار، التحفيز، والمشاركة[2]، فالسرعة ذات تأثير هام في ارتفاع النمو الاقتصادي، فأكد فريدمان في مقاربته للعولمة قائلاً:|«...في الماضي كان الكبير يأكل الصغير، أما الآن فالسريع يأكل البطيء ».
- ❖ الأزمة المالية العالمية 2008م التي أدت إلى أكبر تراجع اقتصادي منذ الكساد الكبير عام 1929م، الذي أدى إلى تحولات هامة في الاقتصاد العالمي. إزاء هذه المعضلة برزت الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة دورها في الحد من تداعيات هذه الأزمة بالاستخدام الأنسب لسياسات الاقتصادية من خلال تخفيض أسعار الفائدة لدعم النشاط الاقتصادي، تخفيض العجز المالي، جذب رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية، مما أدى لارتفاع معدل النمو في الدول النامية، ومساهمة اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي من 35% في عام 1990م إلى 49% عام 2010م [2].

المطلب الثالث: خصائص القوى الصاعدة

تظهر اختلافات كثيرة بين الدول التي يطلق عليها مصطلح "القوى الصاعدة" وغيرها من القوى الفاعلة في النظام العالمي الحالي، سنحاول هنا تحديد أهم الصفات والمميزات المشتركة التي يمكن اعتبارها كأبرز الخصائص المعرِّفة للقوى الصاعدة، هي كالتالي:

---

[1] إسماعيل صبر عبد الله، **"الكوكبة، الرأسمالية العالمية، مرحلة ما بعد الإمبريالية"**، مجلة المستقبل العربي، العدد 222، (1997)، ص 54.

➢ **الوزن الاقتصادي المتزايد:**

تؤكد الدراسات المختصة في القوى الصاعدة أن القوة الاقتصادية العامل المشترك لهذه القوى، بحيث أن قوة الدولة تترجم بالقوة الاقتصادية خاصة في عصر العولمة و يعتبر" Christophe Jaffrelot" «أنه يتم تحديد القوى الصاعدة أولاً من خلال إقلاعها الاقتصادي، مثلما يشهد بذلك الوزن الاقتصادي المتزايد لبعضها في الاقتصاد العالمي »[1] مثال ذلك تضاعف الاقتصاد الصيني عام 2000م من 3.6% إلى 9.5% عام 2009م. وهذا الثقل الاقتصادي المتزايد ناجم عن مجموعة من المعايير، التي يمكن تحديدها و ذلك من خلال استعراض المعايير التي قدمها " François Lafargue " في المجلة الفرنسية Questions Internationales عام 2011م[2] وهي كالتالي:

- ✓ زيادة في سير تجارتها الخارجية وتفوقها على المبادلات العالمية.
- ✓ الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي PIB والدخل الفردي.
- ✓ وجود لرؤوس الأموال الأجنبي (الاستثمارات الأجنبية) على المدى الطويل.
- ✓ الاقتصاد المتنوع الذي لا يقوم فقط على تصدير المواد الأولية.
- ✓ أفاق واعدة بفضل ديناميكيتها الديمغرافية وتزايد عدد المستهلكين.
- ✓ تجربة تنموية ناجحة الناجمة عن تبني نموذج التنمية القائم على اللبرالية الاقتصادية أو نموذجا تنمويا خاصا بها.
- ✓ اندماجها المتزايد في الاقتصاد العالمي بمؤسساتها وديناميكيتها.

---

[1] Christian Jaffrelot," **L'enjeu Mondial : Les pays émergents**، Presses de Science Po، (Paris : 2008), p.13

[2] François Lafrague, "**des économies émergentes aux puissances émergentes : regards sur le monde**", Questions internationales, n°51 (septembre/octobre 2011). Pp, 102-104.

➢ الاعتراف بالمكانة:

تطالب القوى الصاعدة الحصول على الاعتراف الدولي، وهذا الأخير يعتبر حق سيادي الدولة ما بقبول وجود دولة أخرى على الخريطة السياسية للعالم، وقد استلزم القانون الدولي الإشهاد والإقرار بهذا الكيان الجديد و التكامل معه كعضو في المجتمع الدولي من قبل القوة المهيمنة و القوى الكبرى الأخرى في النظام القائم. ويعتبر الاعتراف بها من الخاصيات الرئيسية لبناء مكانة لها بين القوى المهيمنة في العالم ، بحيث يترتب عليه انعكاسات واقعية ملموسة، فحسب" هارولد ترينكيناس" فانه يُعترف للدولة بأنها تحاول الصعود، إذا كانت تسعى لعضوية مؤسسات القوة الرئيسية، و على وجه الخصوص مجلس الأمن الدولي و نادي القوى النووية.[1]

كما يؤكد "مايكل غلوسني" أن هذا الاعتراف لا يقتصر فقط على القوة المهيمنة و القوى الكبرى الأخرى، بل يشمل أيضا القوى الصاعدة ذاتها بتلك الصفة قائلاً :«حسب تعريفي القائم على المعاينة و التصور، حتّى يبدأ الصّعود، القوى الكبرى الأخرى في النظام يجب أن تعاين هذا الصّعود، و القوى الصاعدة ذاتها يجب أن تعاين ذلك أيضا».[2]

➢ رفض الهيمنة الغربية:

يربط بين القوى الصاعدة خاصية هامة، ألا وهي رفض الهيمنة الغربية، خاصة الهيمنة الأمريكية. فخلو الساحة الدولية بعد الحرب الباردة من إحدى القوى العظمى إثر انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يحفظ التوازن الدولي، فتح المجال للدول الغربية والولايات

---

[1] Harold Trinkunas," **Brazil's Rise: Seeking Influence on Global Governance** "The Brookings Institution) April 2014), p.05.

[2] Michael A.Glosny, **"The grand strategies of rising powers: reassurance, coercion, and balancing responses"**, Massachusetts Institute of Technology, (dept of Political Science, 2012), p.72.

المتحدة الأمريكية لتهيمن على سير الشؤون الدولية. وهذا ما دفع بالدول للبحث عن رؤية بديلة لبنية النظام العالمي أحادي القطبية، لينادي بالتعددية.

كما عبر كنيث وولتز، فإن القوة الطاغية تدفع دولا أخرى لان تتوازن معها، و هكذا فإن الاتحاد الأوروبي والصين وقوى أخرى سوف تسعى للصعود و إحداث توازن مع الولايات المتحدة.[1] لذا تبنت بعض الدول منها القوى الصاعدة استراتيجية للتعامل مع العديد من البلدان الغربية لتقبل التغيرات على واقع دولي جديد، و عدم الانخراط في لعبة يحددها قائد دولي واحد كذلك إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للعالم وتغير بنية السياسة الدولية. فأصبح بناء واقع عالمي جديد يتسم باللاقطبية حاجة مليحة لصياغة هيكل جديد للنظام العالمي أكثر عدالة وتوازناً للعلاقات الدولية.

- **الاستقرار السياسي والمؤسساتي:**

يعتبر الاستقرار السلطوي مصدرا جوهريا لاستمرار النمو الاقتصادي، وذلك عبر نظام سياسي يفرض وجود هياكل ومؤسسات مستقرة، ذات الكوادر التنظيمية والمهارة الفنية اللازمة تعمل على استغلال الموارد الأساسية لصالح المجتمع. كما أن آليات هذا النظام تضمن كفاءة إدارة العملية السياسية داخل الدولة، وتسير شؤون الدولة.

يجب الإشارة أن هذه الخصائص هي الأكثر تكرارا في الدراسات المختصة بالقوى الصاعدة وقد لا تتوافق مع كل الدول المعروفة بهذه الصفة، على سبيل المثال ، في حين أن روسيا تعتبر قوة صاعدة، فهي على خلاف القوى الأخرى، تعرف ديمغرافيا معطلة، واقتصادها ريعي يعتمد على الموارد الطاقوية، و لا ترتكز على الاستثمارات المنتجة[2].

---

[1] محمد خنوش، "**قواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي**"، مجلة المفكر، العدد 10، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 188.

[2] Christian Jaffrelot, **Introduction**, op. Cit, p.18.

المبحث الثاني: مقومات القوى الصاعدة.

لبناء قوى صاعدة يجب توفر مجموعة من المقومات الاقتصادية والعسكرية والسياسية لاعتبارها القاعدة والأساس لقيامها ومن أهم هذه المقومات نذكر ما يلي:

المطلب الأول: المقومات الاقتصادية.

على خلاف ما عرفه تاريخ العالم سابقا، لم يعد عامل القوة رهينا بالانتصار في ساحات المعارك بل أصبح مرتبط بالثقل الاقتصادي المتزايد. اذ يعتبر الاقتصاد العصب الحيوي للتنمية الوطنية لأي قوة صاعدة تنتهج سياسات تنموية ناجحة تهدف الى تحقيق الغايات الاقتصادية التكاملية الإنتاجية و الاستهلاكية[1] اذ تكتسب المقومات الاقتصادية للدولة أهمية فائقة في أوقات السلم والحرب و الازمات ، باعتبارها المعيار الأساسي لقوة الدولة وركيزة مهمة لبناء استراتيجيتها القومية وحركتها السياسية في النظام الدولي، وتعتبر لورانس دازيانو القوى الصاعدة هي التي تستوفي فيها المعايير التالية:[2]

- نصيب الفرد من الناتج المحلي أقل من مثيله في البلدان المتقدمة.
- معدل نمو مرتفع مع تسجيل تحسن كبير في مستوى المعيشة، وفي متوسط العمر المتوقع.
- تقارب الهياكل الاقتصادية والقانونية والمالية مع معايير البلدان المتقدمة.

---

[1] سيدهم ليندة، **مجموعة البريكس منظور جديد للتكتلات الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية،(كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية،(2019/2018)، ص20.

[2] Laurence Daziano,' **Les pays émergents : Approche géo-économique**'.vu le site 12 mai 2019:
https://www.cairn.info/les-pays-emergents--9782200293840-page-9.htm.

قد لجأت الحكومات الوطنية للاقتصاديات الصاعدة إلى اتخاذ استراتيجيتان اقتصاديتان، و الأولى التي تعرف بالاستراتيجية التصنيع الذي يهدف الى الاستعاضة عن الواردات معناه إحلال الواردات وتشجيع الصناعات المحلية و وضع الرسوم العالية لحماية هذه الصناعات خلال سنواتها الأولى، أما الاستراتيجية الثانية فتتمثل في مقاربة تهتم بالتصدير و قد استهدفت هذه الاستراتيجية مجموعة عدة من الصناعات التي تعتبرها الحكومة تملك القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية[1]. وهي المكون الثاني للقوة الصلبة، فكما هو معلوم قياس اقتصاد أي دولة يرتكز على الناتج المحلي الإجمالي والفردي، وأيضا على مستوى التقدم التكنولوجي، الموارد الطبيعية والبشرية، مؤسسات السوق، كما أضاف الين فروست عناصر أخرى للقوة الاقتصادية وهي الحكم الرشيد والتنمية المستدامة. أما عن إجراءات استخدام القوة الاقتصادية فتكون بـــ:

- فرض العقوبات كمقاطعة الواردات أو منع الصادرات، فرض القيود على الاستثمار.
- التوقف أو منع المنح والمساعدات الاقتصادية.

إذا اهم ما يحدد القوى الصاعدة أولا هو الثقل وإقلاعها الاقتصادي المتزايد والفعال لمرتكزاتها الاقتصادية، وهذا في ظل النمو السريع الذي يتنبأ في إمكانيات ستساهم في تغير موازين القوى بإعادة تشكيل المشهد الاقتصادي والسياسي العالمي في القرن الواحد والعشرين[2] وتعزيز تقليص نفوذ وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية على الساحة العالمية لخلق توازن دولي في العملية الاقتصادية، وانهاء سياسة القطب الاحادي. فتكمن اهم اهداف القوى الصاعدة هو السعي على الحصول الى دور في إدارة الاقتصاد العالمي الى جانب مجموعة العشرين

---

[1] محمد، برا هيمي،صليحة كشرود، **دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي دراسة حالة دول البريكس**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص:دراسات إستراتيجية،2016/2015)،ص 02.

[2] Andrew Hart. Bruce Jones, **How Do Rising Powers Rise ?** Survival, Vol.52, No 6, (December 2010), p 65.

والصناديق المالية الدولية الكبرى لردع ومواجهة الازمات المالية وتجسين الحوكمة الاقتصادية. كذلك العمل على ادخال إصلاحات لإيجاد بديل فعال وتعزيز شبكة الأمان الاقتصادي العالمية حقيقي في مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. الى جانب انتشار ظاهرة العولمة حيث أصبح العالم قرية عالمية نظرا للاندماج المتزايد للدول في الاقتصاد العالمي بمؤسساته وهياكله، بالإضافة الى الاتجاه العديد من الدول العالم نحو الإقليمية.

المطلب الثاني: المقومات السياسية.

يشكل المقوم السياسي أحد أهم المرتكزات التي تركز عليها الاستراتيجية العليا للدولة فطبيعة النظام السياسي وحكمته ومؤسساته، يلعب دوراً مهماً في تحديد أولوية الدولة و اهدافها على مختلف المستويات الداخلية والإقليمية و الدولية، و تمتلك القيادة السياسية المتمثلة في رئيس الدولة القدرة على توظيف قدرات الدولة وإمكاناتها السياسية و الاقتصادية والعسكرية و الدبلوماسية على نحوٍ يخدم المصلحة القومية و لدعم التنسيق السياسي الداخلي لزيادة أرباحها و تأثيرها على الساحة الدولية[1]. فأخذت الدول الصاعدة تتبع خطى الدول المتقدمة خاصة في امتلاك الإرادة السياسية في صناعة القرار لحماية مصالحها الدولية لان النظم السياسية في الدولار السياسي الذي تؤديه لا ينحصر فقط على خلق نظام متعدد الأقطاب وتطويق المؤسسات الغربية التقليدية وإنما تسعى إلى خلق نوع من الهيمنة على الصعيد السياسي على معظم القضايا العالمية.

فعلى المستوى الخارجي تحاول المحافظة على التوازن في علاقاتها مع القوى العظمى، أما على المستوى الداخلي تعتبر العلاقات الوثيقة والوطيدة بين السلطة المركزية ورجال الاعمال من أبرز مقومات الدول الصاعد. وإذ تعتبر المراقبة الصارمة على الاتحادات العمالية هي

[1] عبد الكريم الطيف، **دول البريكس شراكة من أجل التنمية و التعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي جديد،** مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، الجزائر، العدد 30، (2014)، ص 16.

المؤسسة للاقتصاد في هذه الدول. وتمتاز الدول الصاعدة بدبلوماسيتها الناشطة من جميع النواحي.

كما تمتلك القوى الصاعدة عدة مقدرات لتشكل كيان قوي يؤهلها للعب اوارا رئيسية في معالجة القضايا المركزية الدولية، فمن بين اهم هذه المؤهلات القوى الصاعدة كونها وامتلاكها العضوية الدائمة في مجلس الامن[1] مما يسمح لها القدرة على اظهار نفوذها وكفاءاتها السياسية و الدبلوماسية في التحليل و التفاعل المستمر والشامل المتغيرات والأزمات المستجدة في المجتمع الدولي، وقدرتها على مواجهتها بالطرق و الوسائل الملائمة باقل الاضرار الممكنة فبذلك تكمن القيادة السياسية الناجحة.

وما هو مؤكد أن بظهور قوى ذات أقطاب جديدة تعمل القوى الصاعدة على تفعيل أجندتها السياسية بجانب الأجندة الاقتصادية لإحداث تأثيرات على ديناميكيات السياسة الدولية بجعل القوة لا تقتصر على هيكل الفاعلين التقليدين بزعامة الولايات المتحدة الامريكية محاولة إعادة نظام متعدد الأقطاب في النظام العالمي.

لقد اثبتت العولمة ان التغيرات في العلاقات والنظم السياسية، تعني أن الدولة لا تكون الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، لكن توجد الى جانبها الهيئات والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية والجماعات الدولية أيضا، وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق المزيد من الترابط والتواجد والاندماج في النسق العالمي، فهذا المنظور قائم على كونه بعد من أبعاد العولمة المتعددة والمتباينة وفق الوسائل والأدوات المستعملة.

يتسم الوضع العالمي الجديد بتزايد التنافس الجيوسياسي بين مراكز القوى القائمة في النظام العالمي، لذا تعمل القوى الصاعدة أن تسيطر على أجندة إدارة الصراعات والأزمات السياسية

[1] جمال عدوي، تاثير مجموعة البريكس في النظام الدولي، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية،(جامعة محمد بوضياف مسيلة، تخصص: دراسات استراتيجية، 2018)، ص 21.

والأمنية العالمية بهدف إبراز نفوذها عالميا، وان تلعب دورا أساسيا في أنشطة الفواعل الدولية الفعالة وفق قواعد عادلة وأمنة من خلال تبني الدبلوماسية السليمة والتعددية[1].

المطلب الثالث: المقومات العسكرية.

اختلفت منظورات العلاقات الدولية في تناول لمفهوم القوة التي طرأت على هذا المفهوم العديد من التحولات التي عكست تطور واقع النظام العالمي. فقد جاء المنظور الواقعي باتجاهاته المختلفة للتأكيد على أهمية القوة العسكرية كون العلاقات الدولية بنيت على أساسها فهي أحد المفاهيم الأساسية التي ركزت عليها المدرسة الواقعية والتي تبنت فكرة أن السياسة الدولية هي صراع من اجل القوة، وان النظام الدولي هو نظام فوضوي تتحكم فيه القدرات العسكرية. وبالتالي فالدول بحاجة إلى هذه القدرات لحماية نفسها، فاعتبرت القوة العسكرية هي رمز وأساس السلطة على مر التاريخ، حيث كانت تقاس القوى الكبرى على أساس ما تملك من ترسانة عسكرية كبيرة ومتطورة من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وشرطا لابد منه لكسب النفوذ داخل منظومة العلاقات الدولية القائمة على القوة وأداة لمواجهة التهديدات الخارجية. فالدولة ذات القدرات العسكرية الهائلة قادرة على تحمل مسؤولية استراتيجية عالمية. تشمل القوة العسكرية لأية دولة في قوتها المسلحة، وفروع تسليحها التقليدي والغير التقليدي وكفاءتها القتالية ومواقع انتشارها إضافة إلى علاقاتها الدفاعية التي تربط الدولة بالدول الأخرى[2]. أما في يومنا هذا أحدثت التكنولوجيا تغييرا مهما حول مفهوم القوة العسكرية، حيث لم يعد ذلك المفهوم الذي

---

[1] Adriana Erthal Abdenur, "**Rising Powers and International Security: the BRICS and the Syrian Conflict',** Rising Powers Quarterly ,vol 1 (2019): P.112.

[2] فايزة غنام، **القوة في العلاقات الدولية من منظور إسلامي**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية،(جامعة مولود معمري،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية2009-2010)،ص71.

يعني فقط الحرب و العنف و استخدام شتى وسائل العنف إنما أصبح يعني أن نتوقع الهجمات على مواقع التجمع الإلكتروني[3].

كما يعرف بإنتاج الدولة لقوتها العسكرية في كيفية توظيف مصادر انتاج القوة العسكرية الى ما يخدم مصالحها الحيوية في محيطها الداخلي والخارجي ، أشار "أشلي تيليس" أن القوة العسكرية تفهم من خلال الكفالة أو فعالية تنفيذية، ويتم انتاجها اعتمادا على كل الموارد الاستراتيجية الموجودة للمنظمة العسكرية وقدرتها على تحويل الى سلطة قسرية [1].يعد المقوم العسكري من المقومات الهامة في مدى فعالية وتأثير أداء الدولة لدورها الإقليمي والعالمي، اعتمادا على الاستراتيجية التي تتبناها.

تعتبر بعض الجهات الفكرية أن القوة العسكرية تراجع تأثيرها نسبيا لصالح تغيرات أخرى، إلا أن هذا المعتقد مستبعد لكون تأثير القوة العسكرية مستمر وقائم بحيث تظهر ملامحه من خلال:[2]

- استمرار معدلات التسلح والانفاق العسكري في تزايدا في عالم ما بعد الحرب الباردة.
- أطروحات عدد من القوى الإقليمية لأداء مؤثر عبر تعزيز قوتها العسكرية.
- ارتباط قوة المواقف والقيادة السياسية للدول بحجم قوتها العسكرية في المجتمع الدولي.

---

[1] جوزيف، ناي، **مستقبل القوة، (**ترجمة: أ حمد عبد الحميد نافع)، **ط1**، القاهرة: المركز القومي للترجمة، (2015) ص48.

[2] شهرزاد أدمام، "**استخدام القوة العسكرية بعد الحرب الباردة: تغير المفاهيم والفواعل"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية،2015-2016)، ص 39.

[3] يونس، مؤيد يونس، "**أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة' وآفاقها المستقبلية**، ط1، عمان، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص 39.

المبحث الثالث: مناهج قياس قوة الدولة.

المطلب الأول: مفهوم القوة في العلاقات الدولية.

لا يوجد خلاف كبير حول تحديد مفهوم مفصل و دقيق للقوة إذ أنه يحتوي هذا مفهوم على عدة معاني مختلفة و هو يحتل مكانة عالية في العلاقات الدولية[1]. فالقوة التي يمتلكها الشخص أو الهيئة أو دولة ما تحدد موقعه ومركزه وقدرته على التأثير على المحيط الذي ينتمي إليها.

اولا: المعنى اللغوي.

إن القوة هي ضد الضعف و هي الطاقة التي تمكن الإنسان من أداء الأعمال الشاقة و التأثير[2]، والقوة هي لغة كل العصور وهي أحد المفردات التي يقف عندها المفكرون في كافة أنحاء العالم وبمختلف لغاتهم.

ثانيا: المعنى الاصطلاحي

يعد مفهوم القوة مفهوما أساسيا في العلاقات الدولية، لم يكن له تعريف محدد بسبب غموض المفهوم حيث كان يعني كل شيء له علاقة بالفعل والتأثير. تعتبر المدرسة الواقعية من أولي المدارس التي تعاملت مع مصطلح القوة كمفهوم مركزي فقد أكدت هذه المدرسة على أن القوة و المصلحة باعتبارها المحرك الأول لسلوكيات الدول إزاء بعضها البعض، والقوة تقاس بحجم الموارد المادية المتاحة للدولة، و كذا بمقدار نفوذها السياسي[3]. كما أن أي ممارسة للسياسة يعمل

---

[1] فايزة غنام، مرجع سبق ذكره، ص34 .

[2] محمد خنوش، "**الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي**"، مجلة المفكر، العدد 9، (15 جانفي 2014)، ص188.

[3] بوشيبة تركية، **تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية وتطبيقاته في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم تحليل السياسة الخارجية 2016-2017)، ص13.

على تدعيم قوته والحفاظ عليها فإن الدولة يجب أن تسعى إلى زيادة قوتها وتدعيمها وتأثيرها فالقضية هنا هي أن علاقة الوسائل بالأهداف تتسم بالتعقيد والديناميكية فالغاية تدعم الوسائل المتاحة لتحقيق أهداف أوسع، و يقول هذا الاتجاه أيضا أن القوة هي القاعدة المحورية في العلاقات الدولية، وتستمد الواقعية أفكارها و بصور خاصة على مجموعة من مفكريها أهمهم:

هانس مورغانتو: "إن السياسة الدولية ككل هي صراع مستمر من أجل القوة ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية فالقوة هي الهدف العاجل دوما" حيث ربط أيضا القوة بفكرة التأثير أو التحكم في المكاسب وعرّف القوة بأنها" القدرة على التأثير في سلوك الآخرين ويقومون بأشياء متناقضة مع أولوياتهم ما كانوا ليقوم بها لو لا ممارسة تلك القدرة". قد عرفها أيضا بأنها القدرة التي يملكها الإنسان للتحكم في أفكار و سلوك الآخرين.[1]

نيكولا مكيافيلي: يعتبر مكيا فيلي أول محلل سياسي حديث للقوة حيث حاول إعطاء صورة جديدة وواضحة للقوة و كيفية استخدامها حيث يرى "أن نجاح السياسة يقاس بمدى استخدامها للقوة" ويعتبر أيضا "أن السياسة ما هي إلا معركة مستمرة تتمثل في الصراع على القوة"[2]، و اعتبر القوة هي العنصر الأساسي لقيام الدولة و أنها المصدر الوحيد للحفاظ على ديمومة الدولة و توسعها و أن هدفها الأسمى هو القوة و تحقيق البقاء حتى ولو كان بطرق غير شرعية[3]، لهذا يقول في مقولته الشهيرة "إن الغاية تبرر الوسيلة و إن الضرورة لا تتعرف بالقانون".

---

[1] مصطفى الخشاب،" **تاريخ الفلسفة والنظريات السياسية** "، ط1، القاهرة، لجنه البيان العربي، 1953، ص84.

[2] علي عودة، العقابي، **العلاقات الدولية "دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات"**، ط1، بغداد، دار الكتب العلمية، 2010، ص 145.

[3] شيماء عويس، أبو عيد، مرجع سبق ذكره، ص17.

توماس هوبز: يرى أن القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني فهو يسعى دائما إلى امتلاك القوة، فهو يقر أن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان، و أن الدولة تسعى دائما لتحقيق الأمن[1]. وهو يؤكد على أهمية القوة في العلاقات الدولية وفكرة السلطة القوية.

هيغل: هو يرى أن مجد القوة هو جعل الدولة فوق القانون، فأخضع الفرد للدولة خضوعا كاملا، ويؤكد على فكرة المصلحة كهدف رئيسي يحكم العلاقات بين الدول، والتي تخلق أخلاقيتها وهي قادرة على أن تتصرف بما يضمن بقائها.

كارل ماركس: يرى أن القوة تعبير إجماعي حيث تميل القوة عنده في الصراع الاجتماعي لصالح الطبقة العمالية حيث قال ماركس" إن التاريخ الاجتماعي يبلغ الذروة بقيام البروليتاريا وهي الطبقة العاملة التي ليس لها إلا سواعدها للكسب في الحياة".

وهناك بعض المفكرين يعتبرون أن القوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين أو القدرة على التحكم في سلوكهم. والبعض الأخر يعتبرون القوة على أنها علاقة بين دولتين تسمح بقيام حكومة أحدهما. إن القوة هي وسيلة لتحقيق الغاية وليست غاية في حد ذاتها فالدولة تستخدم قوتها لتحقيق أهداف محددة في النهاية فمن الصعب تصور أن الدولة يمكن أن تستخدم قوتها ببساطة لمجرد استعراض القوة.

أرنولد: يعرف القوة بأنها القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد و منعهم من عمل ما لا تريده ، و هو يميز بين القوة و النفوذ و التأثير فالقوة تعني تحريك الآخرين بالتهديد أما النفوذ و التأثير تعني القدرة على تحريك الآخرين بالإغراء[2].

---

[1] غنام فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2] أحمد مشعان نصجم، **سياسة تركيا الخارجية ومعيار القوة في العلاقات الدولية**، ط1، عمان، دار المجد للنشر والتوزيع، 2016، ص 20.

مما سبق نستخلص تعددت و تعريفات المفكرين لمفهوم القوة حيث يعد عامل حاسم و أساسي في العلاقات الدولية فهي هدف و وسيلة، وتعني السيطرة و الخضوع و القيادة و التنفيذ و أن جميع الدول تسعى إلى القوة لتحقيق أهدافها القومية، و تعتبر قوة الدولة أنها هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي و تحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البنية الدولية.[1]

❖ **عوامل قياس قوة لدولة**

أثارت مسألة قياس القوة الكثير من الجدل وسط علماء العلوم السياسية، فثمة اتفاق عام بين معظم الدراسات العلاقات الدولية على عدم وجود عناصر معينة لقياسها، فكشف الواقع العملي عن وجود صعوبات جمة عند محاولة ترجمة هذه العناصر إلى مؤشرات فرعية للاستدلال عليها كمياً، كذلك قابلية بعضها للقياس الكمي، وحول الأوزان النسبية لكل عنصر فرعي أو رئيسي، وفي ضوء الحد من هذه الخلافات العلمية تم ترجيح أداة التحكيم ليتم وضع إطار تحكمي يتضمن ترتيبا معينا لعناصر القياس..

وقد تم الاستناد على خبرة المتخصصين في مجالات العلوم السياسية والاقتصاد والعلوم العسكرية، كذلك إلى جانب عدد من خبراء في مراكز البحث العلمي والدراسات الاستراتيجية بهدف تحديد الأهمية والأوزان النسبية لجميع العناصر، كذلك مدى ملاءمتها مع موضوع الدراسة. و سنعتمد على الدراسة التحليلية التي قدمها الدكتور جمال زهران في كتابه تحت عنوان " منهج قياس قوة الدول ، و احتمالات تطور الصراع العربي –الإسرائيلي "[2].فبعد أن تم صياغة تصور عام لعناصر قياس قوة الدولة وكذلك تقسيم هذا الإطار العام إلى نوعين من العوامل هما: **عوامل مادية وعوامل معنوية،** فتشمل هذه العوامل على مجموعة من

---

[1] نبيل بكاكرة، صفيان سخري، التنوع والتغيير في مضامن القوة: نحو فهم جديد للعلاقات الدولية دفاتر السياسة و القانون، العدد 19، (30 جوان/ جويلية 2018)، ص 173.

[2] جمال زهران، مناهج قياس قوة الدولة مع التطبيق على توازن القوى بين الدول العربية وإسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد 98،(1989م)، ص 69.

العناصر الرئيسية وكذلك تحت كل عنصر رئيسي تم تحديد عدد من العناصر الفرعية والمؤشرات، فطلب من المحكمين تحديد أهمية كل العوامل المادية أو المعنوية، ثم ترتيب العناصر الفرعية داخل كل عنصر رئيسي، و النتيجة كانت كالتالي:

المطلب الثاني: العوامل المادية لدولة.

يعد منهج قياس قوة الدولة من منظور العوامل المادية يعتمد على الوسائل الموضوعية أو الملموسة والتي يمكن قياسها مباشرة، وكذلك. تحتل الأولوية بنسبة 58% والعوامل المعنوية بنسبة 42%. فحسب المدرسة الواقعية فأن القوة هدف مادي يتم الوصول إليه بوسائل مادية والتي لا غنى عنها وتتمثل فيما يلي:

- **القدرة الاقتصادية:**

يعتبر العامل الاقتصادي وسيلة في غاية الأهمية في بناء وتحديد قوة الدولة، خاصة في الوقت الراهن نتيجة تعاظم الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول. فيركز هذا العامل بصورة أساسية على الموارد الأولية التي تنقسم إلى ثلاث أنواع منها[2]:

أولا: الموارد المتاحة للاستثمار وهي الموارد الاستراتيجية والثروات الطبيعية.

ثانيا: الموارد الكامنة والتي يمكن توفيرها والتي تحتاج إلى وقت لإعدادها، فتكمن في قوات الاحتياط والمعدات والأسلحة والذخائر المخزنة.

ثالثا: الموارد المنتظر الحصول عليها، والتي ليست ضمن التخطيط لاستخدامه في السياسات الاقتصادية، ولكنه يعد من مضعفات القوة بعد الحصول عليها.

كذلك يشمل عنصر القوة الاقتصادية بدوره عددا من المؤشرات التي يمكن إيضاحها على النحو التالي:

---

[1]محمد عصام أكبر خوخة، **الأخطار التي توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي من عام 1990 إلى عام 2009**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (جامعة مؤتة، علاقات دولية،2010)،ص34.

• **حجم الناتج المحلي الإجمالي(GDP):** هو المقياس الأهم لقوة وحجم الاقتصاد ومحرك الأسواق، ويقصد به إجمالي القيم النقدية للأسعار النهائية لكل ما أنتج داخل الحدود السياسية والجغرافية لدولة ما، سواء من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة. فيحتسب على أساس ربعي أي كل ثلاثة أشهر مقارنة بالثلاث الأشهر التي سبقتها، وبالتالي النتيجة الصادرة تكون دلالتها معرفة حجم الاقتصاد الكلي وعلى قدرة الدولة على استغلال مواردها المختلفة. فكلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ازدادت قوة العملة و المقدورة الشرائية مع تصاعد معدلات الاستثمارات الأجنبية، والقاعدة هنا هي كلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي أشار هذا إلى اقتصادي قوي للدولة.[1]

• **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يشير هذا المؤشر إلى حصة الفرد من جملة الناتج المحلي الإجمالي، فيحتسب بالنسبة السكانية مقسمة على الناتج المحلي الإجمالي بهذا نحصل على نصيب الفرد الواحد. فكلما كان دخل الفرد مرتفعا كلما كانت قوة الدولة أكبر.

• **معدل النمو السنوي للإنتاج:** يقصد به مقدار الزيادة أو النقصان في الناتج المحلي الإجمالي من عام إلى عام، أو من ربع سنة إلى ربع سنة. فعند ارتفع معدل النمو كان هناك زيادة في الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح.

• **حجم إنتاج واحتياطي مصادر الطاقة:** العنصر الأول يشير إلى مجموع إنتاج الدولة من مصادر الطاقة الرئيسية (البترول والغاز الطبيعي والفحم...)، أما العنصر الثاني يشير إلى حجم ما تمتلكه الدولة من قوة كامنة والاحتياطات من هذه المصادر. فارتفع حجم هذان العنصرين دل على قوة الدولة.

• **المعدل السنوي لإنتاج الطاقة ومتوسط نصيب الفرد:** يدل على نسبة النمو في إنتاج الطاقة مبيناً قيمة حجم إنتاج واحتياطي مصادر الطاقة. فارتفاع هذا المعدل يدل على قوة الدولة.

---

[1] جمال زهران، مرجع سبق ذكره، ص 70.

- **حجم إنتاج المعادن الاستراتيجية:** يقصد بأن توافر هذه المعادن لدى الدولة وارتفاع حجم إنتاجها يجعلها أكثر تميزا وقوة من الدول الأخرى. وتكمن هذه المعادن الاستراتيجية في الحديد، النحاس، الكروم...وغيرها.

➢ **القدرة العسكرية:**

يعد العامل العسكري الركيزة الأولى التي تسهم في تحديد موقع الدولة في المجتمع الدولي إلى جانب العامل الذي سبق ذكره، بل يعد المظهر الرئيسي المباشر لقوة الدولة. فتنقسم القوة العسكرية إلى قوة تقليدية وقوة نووية، وفي حالة امتلاك دولتين لهذه الأخيرة ينشأ ما يسمى بتوازن الرعب، أما عند امتلاك إحدى الدول لهذه القوة وعدم امتلاكها في دولة أخرى ينشأ ما يسمى بالردع النووي. يأخذ في الحسبان عند قياس هذه القوة نوعيتها- كفاءتها- القاعدة الصناعية الحربية[1]. فتتجسد مؤشرات هذا العنصر فيما يلي:

- **القاعدة الصناعية العسكرية:** يقصد به درجة الاعتماد على الذات في إنتاج الأسلحة الأساسية، ويعتبر ارتفاع حجم تصدير المعدات العسكرية دليلا على قوة الدولة، و أن القوة العسكرية للدولة مرتبط بوجود القاعدة الصناعية العسكرية[2].
- **القدرة النووية والكيميائية:** كان لاستخدام السلاح النووي في عام 1945م نقطة تحول في مجال التسلح. فتعرف محكمة العدل الدولية الأسلحة النووية بأنها: " أجهزة متفجرة ينتج عنها طاقة تتم من خلالها تفاعلات نووية بالاندماج والانشطار تنبعث منها حرارة شديدة وإشعاع قوي يتسبب في تدمير العمران وكذا يسبب أضرارا للنظام البيئي"[3]. و يعد من أشد أنواع أسلحة الدمار الشامل و أكثرها فتكا، وبعد الحرب العالمية الثانية، توصلت التطورات العلمية و التكنولوجية في تعدد و تنوع صناعة قنابل نووية متفاوتة في الحجم و القوة، و

---

[1] محمد عصام خوخة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2] جمال زهران، مرجع سبق ذكره، ص74

[3] فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية استخدام الأسلحة النووية لعام 1996، الفقرة 35، ص 21.

تتضمن الأسلحة النووية أنواعا عدة أهمها: القنابل الذرية، الهيدروجينية، النيوترونية والأسلحة النووية التكتيكية[1]. فيؤكد ضرورة الاعتماد على الطاقة النووية كمصدر بديل يمكن المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بعد ما حققته الأبحاث العلمية من تطبيق إجراءات السلامة والأمان النووي، كذلك إلى ما حققه التنظيم القانوني لمسالة استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. يعتبر امتلاك الإمكانيات النووية عامل قوة، وسيلة دفاعية لصيانة سلامة الأمن الوطني وسيادتها الإقليمية من أي هجوم محتمل.

- **القدرة التنظيمية للمؤسسة العسكرية:** غدت المؤسسة العسكرية على أنها الإدارة الأكثر تنظيما و انضباطا و جاهزية في الهيكلة التنظيمية للدولة، فالكفاءة التنظيمية و أداء المؤسسة العسكرية مرتبط بمؤشر نظام التعبئة[2].فقوة الدولة تكمن في القدر على التعبئة بأقل مدة زمنية ممكنة.
- **حجم الإنفاق العسكري العام:** يعتبر أحد المؤشرات الأساسية للقوة العسكرية، فهو يعكس درجة التطور في التسليح ومدى قوة البنية التحتية والمنشآت العسكرية.

يرتبط الأنفاق العسكري ارتباطا وثيقا بالقدرة الاقتصادية للدولة أو النظام على تحمل حجم مجمل النفقات التي يتم إنفاقها لإعالة القوات المسلحة، فتدخل سواء ضمن ميزانية وزارة الدفاع أو وزارة المالية، البنك المركزي أو صناديق التقاعد ، الضمان الاجتماعي أو وزارات و هيئات مدنية مثل وزارات الصناعة ،التعليم والمواصلات فتشمل[3]:

- ✓نفقات الأجور المخصصة لكافة قطاعات القوات العسكرية بما فيها المرتبات التقاعدية أو التعويضات العسكرية للمحاربين القدماء.

---

[1] عبد القادر زرقين، **تنفيذ الجهود الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبوبكر القانون العام،2015، ص ص18.17.

[2] جمال زهران، مرجع سبق ذكره، ص 74

[3] شاكر لطيف، "**الإنفاق العسكري: المحور الأساسي في استراتيجية السياسة العالمية للدولة العراقية المعاصرة**"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، (16 ابريل2018)، ص 04.

✓نفقات السلع والخدمات العسكرية.

✓بناء الطرق والمنشآت العسكرية (ثكنات، مراكز تدريب، مخازن، قواعد، موانئ، مطارات... الخ).

✓الاستثمارات الحكومية في مجال الصناعات العسكرية والبحوث العلمية العسكرية.

➢ **القدرة الحيوية:**

ثمة اتفاق بين خبراء العلاقات الدولية على أن أهم العناصر التي تدخل في تكوين قوة الدولة هي العوامل الجغرافية، الإمكانيات والموارد المادية الطبيعية والسكان، و تقاس القدرة الحيوية من خلال عنصرين رئيسيين هما:

- **الخصائص البشرية:** فتتجلى في الخصائص السكانية المتمثلة في كثافة السكان، حجم خدمات الدولة للسكان، المستوى التعليمي والصحي درجة التكامل الثقافي والقومي[1]. إن احتلال عنصر السكان مكانة مهمة يرجع إلى أهمية هذا العنصر وقت السلم، إذ يعتبر من عناصر الإنتاج لتطوير التنمية الوطنية، إما في وقت الحرب.
- **الوجود الإقليمي:** يتضمن هذا العنصر العامل الجيوبوليتيكي الذي يتكون من طبيعة الموقع الجغرافي الذي ينقسم إلى أربعة أقسام، و هي الموقع الفلكي، الموقع الاستراتيجي، الموقع بالنسبة للمضايق و الممرات المائية، و الموقع بالنسبة للحدود مع الدول المجاورة[2].كذلك مساحة الدولة التي تلعب دوراً كبيراً في حسابات القوة القومية، فاتساع مساحة الدولة يشير إلى إمكانية احتوائها على موارد متعددة.

---

[1] **حامد محمد النورى، أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط 1945-1990**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم العلوم السياسية، 2018) ص32.

[2] محمد علي العويني، **"العلاقات الدولية المعاصرة: النظرية، التطبيق، الاستخدامات الإعلامية"**، ط1، المكتبة الأنخلومصرية، القاهرة، 1982، ص180.

المطلب الثالث: العوامل المعنوية لدولة.

يستند منهج قياس قوة الدولة من منظور العوامل المعنوية على الجانب المعنوي غير الملموس، فتعتبر آليات لتفجير الإمكانات وتحويلها إلى واقع ملموس. فتكمن أهمية فكرة العوامل المادية على أنها تسهم في التعبئة السليمة للموارد حيث أنها تمثل البوصلة التي تتحرك على أسسها الموارد المادية، فيمكن أن توظف لتحقيق هدف استراتيجي معين أو تُهدر وتُبدد، فقيمة الموارد المادية تتوقف على كيفية استثمارها. وطبقا لتقدير المحكمين تشمل هذه العوامل المعنوية ثلاثة عناصر رئيسية، والمتمثلة في:

- **القدرة السياسية:**

يقصد بها مدى الثقل والتأثير الإقليمي والدولي، و تتمتع بثلاث أبعاد أساسية وهي[1]:

- إعمال التأثير والنفوذ.
- الإمكانات والموارد المستخدمة لتوجيه هذا التأثير.
- مدى استجابة الدول الآخر لعملية التأثير لهذا النفوذ.

نستطيع قياس القدرة السياسية من خلال عناصرها الفرعية وبعض من مؤشراتها الدالة عليها والمتمثلة في:

- **مستوى الحريات العامة:** فيشمل هذا العنصر شكل الحكم للتعبير عن درجة التعددية السياسية التي تعرف في معناها الأوسع الاعتراف بالاختلاف والتنوع بمكونات المجتمع، وحقه في تبني مواقف والتعبير عن توجهاته الدفاع عنها بالطرق السلمية والقانونية. فالتعددية السياسية هي الإقرار بحق المشاركة في العملية السياسية الديمقراطية دون تهميش أو إقصاء طرف من أطراف المجتمع، وضمان الحريات المدنية وحقوق الإنسان.
- الاستقرار السياسي وغياب العنف.
- المشاركة السياسية في انتخابات البرلمان.

[1] محمد علي العويني، المرجع السابق، ص180.

- كفاءة البرلمان من حيث التمثيل والمساءلة.
- معدل كفاءة وفعالية الحكومة.

➢ **الإرادة القومية:**

تعني العوامل التي تشكل ي العوامل التي تشكل إرادة الدولة، والأساس الذي تستند عليه الدولة عن اتخذ القرارات وتنفيذها وفقا للخطط المتفق عليها ولما تراه ملائما مع مصالحها القومية. تعمل الإرادة القومية على تحقيق الاستقرار السياسي وتنمية الرأي العام وتوحيد وإذكاء روح الولاء والانتماء. فتتضمن ثلاث عناصر فرعية وهي:

- **القيادة السياسية:** فتعرف على أنها قدرة و فاعلية و براعة القائد السياسي بمعاونة النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي و ترتيبها حسب أولوياتها، و اختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، و تقدير القرارات اللازمة لمواجهة الأزمات التي تفرزها هذه المواقف، و يتم ذلك في أطار تفاعل تحكمه القيم و المبادئ العليا للمجتمع[1]. فتشمل ثلاث العناصر الفرعية:

- القدرة على تعبئة الموارد الذاتية المتمثلة في نسبة الإيرادات الجارية من الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاستثمارات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي.
- درجة الاستجابة للاحتياجات الأساسية للشعب..

- **عناصر الأهداف الاستراتيجية** فتشمل درجة الاعتماد على الذات، ودرجة الانكشاف والتعبئة، وترتيب الدولة في التنمية البشرية والفساد حسب التقارير الدولية.
- **حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي:** يتحدد انطلاقا من نسبة الإنفاق على البحث العلمي، وإجمالي عدد الأعمال المنشورة في مجالات البحث العلمي، وعدد العلميين والمهندسين لكل مليون من السكان.

[1] جلال عبد الله، معوض، **مرجع سبق ذكره**، ص09.10

➢ **القدرة الدبلوماسية:**

ترجع كثرة استخدام هذه الوسيلة في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية للدول إلى تنامي دور الرأي العام العالمي، وتشابك وتزايد العلاقات والمصالح البينية بين الوحدات السياسية. أدت هذه التطورات التي حصلت في البيئة الدولية إلى اعتناق الدبلوماسية التقليدية التي يقصد بها مجموعة الأنشطة المكثفة و المستمرة التي يقوم بها السفراء، عن طريق البعثات الدبلوماسية[1]، فمن بين أهم وظائف البعثات الدبلوماسية نجد الوظيفة التمثيلية، فتمثيل الدولة الموفدة لدى الدولة المضيفة. فيعتبر البعثة المنفذ الرئيسي للسياسة الخارجية لدولته ،إذ يمثل الدولة بأكملها، إضافة إلى حماية مصالح رعاياها في الدولة المضيفة ضمن الحدود التي يقرها القانون الدولي، والدفاع عن وجهات نظر حكومته و كذلك إعداد التقارير السياسية عن الدولة المضيفة و بيان الاتجاهات السياسية فيها ومدى تأثيرها في العلاقة مع دولته[2] فتقاس القدرة الدبلوماسية عن طريق عنصرين هما:

- **حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الدول الأخرى:** الذي يعرف بالتمثيل الخارجي عبر تحديد عدد السفارات، المفوضيات والقناصل الموجودة خارج حدودها أي الدول الأجنبية.
- **حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأجنبية لدى الدولة:** المعروف بالتمثيل الداخلي الذي يشير عدد البعثات الأجنبية الدبلوماسية والقنصلية الموجودة دخل حدودها أي دولتها.

---

[1] مؤمن، طارق صالح، **القوة الناعمة و السياسة الخارجية و الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما،** مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (كلية العلوم السياسية، قسم السياسة الدولية،2010)، ص 19 .

[2] مازن إسماعيل الرمضاني، **الدبلوماسية في النظرية والتطبيق،** مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1991ص 114.

خلاصة الفصل:

بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السُوفياتي عام 1991، أدى إلى ظهور النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الذي همش العديد من الأقطاب الإقليمية. أعتمت بعض الدول إلى اللجوء إلى الاتحاد من أجل ضمان بقائها وتحقيق مصالحها الذاتية، فظهر مفهوم جيد على الساحة الدولية المتمثل في التكتلات الاقتصادية وبرزت منها العديد من الكتل مثل الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر النموذج الأفضل في تحقيق التجربة التكاملية سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية فلقد وحدت دول الأعضاء كل مقوماتها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي. كما ظهر مفهوم القوى الصاعدة يلفظ على الألسنة الذي يعبر عن الدول الجديدة التي أستطاع تحقيق إرادات سريعة خاصة بعد الأزمة المالية عام 2008، فصنفت من القوى الناشئة التي استطاعت فرض جدارتها بفضل تفوقها في مؤشرات القوة المتمثلة في مختلف المجالات.

الفصل الثاني

الإطار التأسيسي لمجموعة البريكس

المبحث الأول: ماهية مجموعة البريكس

المطلب الأول: التطور التاريخي لمجموعة البريكس

المطلب الثاني: أهم قمم مجموعة البريكس

المطلب الثالث: المؤسسات الهيكلية لمجموعة البريكس

المبحث الثاني: خصائص دول مجموعة البريكس

المطلب الأول: الخصائص المجتمعية لدول البريكس

المطلب الثاني: الخصائص الاقتصادية لدول البريكس

المبحث الثالث: أهم تحديات مجموعة البريكس

المطلب الأول: التحديات الداخلية لدول البريكس

المطلب الثاني: التحديات الخارجية لدول البريكس

الفصل الثاني: الإطار التأسيسي لمجموعة البريكس.

أضحت التكتلات الدولية إحدى الظواهر الأساسية المميزة لسياسات الدولية والنسق الدولي، وارتبطت أكثر وبشكل أكثر وضوحا بالاقتصاديات الصاعدة والتي أطلق عليها عديد المصطلحات فهناك من بريطانيا بالشق الاقتصادي وهناك من يضفي عليها الصبغة السياسية والدولية وهو جوهر ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

لذا سنتناول في هذا الفصل الإطار التأسيسي لمجموعة البريكس بتقسيم هذا الفصل الى ثالث مباحث كل مبحث مقسم الى مطالب، ففي المبحث الأول سنطرح ماهية تكتل البريكس ونستعرض من خلاله تحليل مساره التاريخي، وفي المبحث الثاني سندرس خصائص دول الأعضاء، وفي المبحث الأخير سنتناول أهم التحديات التي تواجهها دول البريكس في النظام العالمي.

المبحث الأول: ماهية مجموعة البريكس.

المطلب الأول: التطور التاريخي لظهور مجموعة البريكس.

بدأ مسار تأسيس مجموعة البريكس في 20 **نوفمبر** 2001م من قبل أحد كبار الاقتصاديين الأمريكيين "**جيم أونيل**" و هو رئيس أكبر البنوك التجارية و الاستثمارية في العالم "**غولدمان ساكس**" حيث نشر تقريرا عن نتائج دراسة حول أفاق تطور الاقتصاد العالمي تحت عنوان "**العالم يحتاج المزيد من حجارة القرميد الاقتصادية**"[1]، فكان أول من استخدم تسمية "البريك" حيث تعني بالإنجليزية "Brick" حجر القرميد، أما في اللغة الصينية فتعبر عن "البلاد المبنية على سبائك الذهب" فكلمة "بريك" تحمل اختصارات للأحرف اللاتينية الأولى المكونة لهذه المجموعة وهي: البرازيل(B)، روسيا(R)، الصين(C) و الهند(I)[2]، و هي صاحبة أسرع معدلات نمو اقتصادي عالمي. فتنبأ أونيل في دراساته الاستشرافية بالتطور السريع والمحتمل للنمو الاقتصادي الذي ستحققه بعض القوى الاقتصادية المتمثلة بالأخص في القوى الصاعدة والتي تشمل دول البريك.

عاود جيم أونيل في نوفمبر2003 بإصدار نتائج بحثه بعنوان "**حلم البريك: الطريق نحو2050**"، فقدم فرضية إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي بانتقال الثقل الاقتصادي الغربي الذي يمثل القوى الاقتصادية التقليدية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لتتوجه نحو الدول النامية. فأفاد هذا التقرير أن حجم الناتج المحلي للبرازيل سوف يتجاوز كل من إيطاليا وفرنسا بحلول نهاية 2030، وروسيا ستتجاوز بريطانيا

---

[1] Jim O'Neill," Building Better Global Economic BRIC", London, Goldman Sachs Global Economic, Paper N°:66 November 2001.

[2] وسيم خليل قلعجية، "روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين"، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016، ص 237.

عام2027 وألمانيا في عام 2028، وأن اليابان ستتجاوزها الهند عام 2032، وأن الصين ستتمكن من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية سنة2041 لتصبح الدولة الاقتصادية الأعظم في العالم. كذلك تفوقها على اقتصاديات الدول الصناعية (G7) في نهاية القرن الحادي و العشرين[1].

في ديسمبر 2005 نشر بنك غولدمان ساكس تقريرا يستكمل فيه تصوره حول أفاق تطور البريك وتأثيره على الاقتصاد العالمي ليصبح من واضعي السياسات الاقتصادية في العالم بعنوان "**كم هي مبنية دول البريك**"[2]. كما تمت ترتيب الأفكار المعروضة في تقرير عام 2003. فجاء في التقرير أن الصين ستتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2040، أي قبل سنة من التوقع السابق. في حين أن الهند تتفوق على اليابان في 2032 بدل عام 2033.

أقر فريق جيم أونيل نتيجة للتحاليل و للمعطيات الاقتصادية فسيزيد النمو الاقتصادي للبريك من 20% في سنة 2003 إلى40 % سنة 2025 لترتفع حصتها في سلم الهيكل الاقتصادي العالمي من 10% عام 2004 إلى 20% عام 2025. بالإضافة أن الدخل الشهري لأكثر من 800 مليون شخص في دول البريك سوف يتجاوز عتبة 3000 دولار[3].

بدأ التفاوض لتشكيل التكتل بناءا على اقتراح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في**20 سبتمبر 2006**، حيث عقد الاجتماع الوزاري الأول بمشاركة وزراء خارجية روسيا، البرازيل، الصين و وزير الدفاع الهندي ذلك لتحقيق توسيع التعاون المتعدد الأطراف، و بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية التي أكدت افتراض جيم أونيل، إذ استطاع هذا التكتل من التغلب على الركود

---

[1] وسيم خليل قلعجية، نفس مرجع سابق، ص ص 238- 239 .

[2] التقرير متوافر في الرابط التالي:

http//www.goldmansachs.com/our-thinking/archive/how-solid.html

[3] وسيم خليل قلعجية، مرجع سابق، ص 240 .

بنموها السريع، و أصبح البعض يتنبأ بزعامة البريكس، فصرح رئيس الوزراء الأسبق **يفغيني بريما كوف** أن تأسيس هذا التحالف يعتبر كفيل بتغير موازين القوى العالمية لتحقيق الأمن و السلام الدولي.

التقى رؤساء تكتل البريك في **9 جويلية 2008** على هامش قمة (G8) باليابان، حيث شهدت هذه القمة أول تنسيق عملي بين الدول الأربعة حول القضايا الاقتصادية العالمية لتبدأ سلسلة من الاجتماعات الدبلوماسية السنوية التي تجمع بين كل من روسيا الاتحادية التي تعتبر محطة بنزين العالم، الصين مصنع العالم، البرازيل قاعدة العالم لموارد الخام والهند مكتبة قرطاسية العالم لتتحول إلى قاطرة للاقتصاد العالمي. لترجع دول البريك الاجتماع في **16 جوان 2009** في مدينة يكاترينبرغ في روسيا لقمتها الأولى الرسمية بحضور زعماء الدول المؤسسة للإعلان عن تأسيسه[1]. تحقق انضمام جنوب افريقيا رسميا في **24 ديسمبر** 2010، وبذلك توسعت المجموعة ليتم إضافة رمز حرف(S) لكلمة "البريك" ولتصبح تسمية التكتل "**البريكس**" التي تعتبر منظمة اقتصادية مستقلة تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين دول الأعضاء والتي يقع مقرها في مدينة شنغهاي الصينية حيث يتم تناوب أعضاءها الخمسة رئاستها سنويا بشكل دوري فيما بينهم.

الخريطة رقم (1): تمثل موقع دول مجموعة البريكس.

المصدر: اياكوقينو زينجا، الصين و روسيا تقتربان، مادا لو تحقق أسوأ كابوس كيسنجر، المستقبل اليومي، العدد 655، 14ماي 2016، https://www.futuroquotidiano.com/

[1] علاء الدين الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، 2018)، ص 19.

المطلب الثاني: أهم قمم لمجموعة البريكس.

تجتمع مجموعة البريكس سنويا على أعلى مستوى سياسي ممثلا برؤساء الدول الأعضاء ويقرر مكان الاجتماع في نهاية كل قمة مقررا البلد المستضيف لها، ذلك لمناقشة واتخاذ قرارات مشتركة لمختلف القضايا الدولية المطروحة، فعقدت إلى الآن عشرة قمم منذ تأسيس التكتل وهي كالتالي:

❖ **قمة يكاترينبرغ الروسية 16يونيو 2009:**

عقدت القمة الأولى لمجموعة البريك في روسيا تحت شعار «الوضع الحالي في الاقتصاد العالمي و دول البريك" بحضور كل من دول أعضائها المتشكلة من ديميتري مدفيديق من دول الاتحاد الروسي، لولت داسيلفا من جمهورية البرازيل، هو جينتاو من جمهورية الصين الشعبية، و مانموهان سينغ من جمهورية الهند، و هذه أول قمة بعد لقاء وزراء الخارجية للدول الأربعة في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة للتحضير لها عام 2008[1]. وقد ناقش قادة دول الأعضاء عن الوضع الحالي في الاقتصاد العالمي وكذلك قضايا التنمية العالمية، وضرورة خلق فرص أكبر لمشاركة الدول الصاعدة والنامية في الشؤون العالمية. يمكن استنتاج أهم ما تم التوافق علية في هذه القمة كمايلي:

-بتشكيل جبهة موحدة لإصلاح المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أو ما يعرف بنظام بريتون وودز لتغير القوة التصويتية فيها وجعلها أكثر عدالة وفعالية.

[1] القمة الأولى لمجموعة البريكس- بيكاتربينغ- روسيا، تم نفحصه على الموقع بتاريخ 10 أكتوبر 2019، انظر الرابط:

https://www.brics-ysf.org/sites/default/files/2nd_Summit.pdf

- أهمية الدور الرئيسي الذي أدته دول العشرين الكبار(G20)في مواجهة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية التي اندلعت في عام 2008م.
- التنسيق مع جميع الأطراف لتحسين بيئة التجارة والاستثمار الدوليين.
- تعزيز التعاون بين المنتجين والمستهلكين في مجال الطاقة.
- دعم الجهود السياسية والدبلوماسية لحل النزاعات الدولية سلميا، وتقديم المساعدات الإنسانية الدولية.
- تشجيع التعاون بين دول البريك في مجال العلم والتطوير التكنولوجي.
- إدانة كل أشكال ومظاهر الإرهاب الدولي، والاعتماد على مشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب.
- تعزيز ممارسات ديمقراطية أكثر، وإلى عالم متعدد الأقطاب مستندا على القانون الدولي والتعاون المتبادل والعمل المنسق.

❖ **قمة برازيليا 15 أبريل 2010:**

تعتبر القمة الثانية لمجموعة البريك تحت عنوان "القضايا الدولية و التعاون داخل البريك" حيث التقى أعضائها و أهم ما جاء فيها[1]:

- ضرورة التحول في المنافسة العالمية نظراً لما يشهده العالم من تغيرات كبيرة وسريعة وتقديم رؤية مستقبلية للحوكمة العالمية.
- تشجيع المبادرات التي تخدم التعاون بين دول التكتل في كافة القطاعات مثل مواجهة التغيرات المناخية محاربة الفقر وتنسي السياسات المتعلقة بالطاقة والزراعة والتنمية المستدامة

[1] القمة الثانية لمجموعة البريكس بالبرازيل، تم نفحصه على الموقع بتاريخ 10 أكتوبر 2019 انظر الرابط:

http://www.brics-ysf.org/sites/default/files/1st_Summit.pdf

- التوقيع على اتفاقية التعاون بين مصرف **فنيش ايكونوم** البنك الروسي والمصارف التجارية في كل من الهند والصين والبرازيل، والتي تقتضي بتسيير التحولات النقدية الدولية ودراسة إمكانية تشكيل مصرفية موحدة في مجموعة البريك.
- البحث عن موقع في المؤسسة العالمية والمطالبة ي المشاركة في تقديم حلول للأزمة الاقتصادية العالمية.

❖ **قمة سانيا 14 أبريل 2011:**

عقدت القمة الثالثة للمجموعة في منتجع سانيا في جزيرة هاينان الصينية بعنوان "الرغبة المشتركة من أجل السلام والأمن والتنمية والتعاون" وأهم حدث صاحب هذه القمة انضمام جنوب إفريقيا لتكتل البريك الذي تحول اسمه إلى تكتل "البريكس" فقام بتمثيلها رئيس الجمهورية جاكوب زوما إلى جانب الرئيس الجديد للبرازيل ديلما روسيف ورؤساء الدول الأخرى. أكد الإعلان المشترك لهذه القمة أن التكتل يضم ما يقارب من 3 مليار نسمة، مما يجعله أكبر التكتلات على الإطلاق. و من أهم القرارات الموافقة عليه[1] :

- تعزيز تعاون البريكس فضلا عن تعزيز التنسيق حول القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك.
- التوسع في استخدام الطاقة المتجددة والاستخدام السلمي للطاقة النووية.
- دعم البريكس لتطوير البينية الأساسية في إفريقيا وتحديث الصناعة فيها.
- دعم المجموعة للتكتلات الاقتصادية الأخرى لما يمثله ذلك من إحداث توازن في النظام العالمي.

[1] القمة الثالثة للبريكس هاينان الصينية، رؤية واسعة ورخاء مشترك،تم نفحصه على الموقع بتاريخ 10 أكتوبر 2019 الرابط متوفر:

https://ssrn.com/abstract=1927159

- الالتزام بإعلان "ريو" بشأن البيئة لتحقيق مقومات التنمية المستدامة.
- توقيع أول اتفاقية حكومية مشتركة تقضي بالتعاون بين مصاريف الدول الأعضاء، والقيام بالحسابات المتبادلة ومنح الفرص بواسطة العملات القومية.
- صياغة بيان مشترك ينادي بوجوب احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، حيث عبروا عن قلقهم للأوضاع المتوترة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغربها، وأن الطريق لتسوية الأزمات يتمثل في إقامة الحوار السياسي وليس استخدام القوة والتعاون في إطار مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة.
- المطالبة بنفوذ أكبر لأعضائها على صعيد المؤسسات والقرارات الدولية.

❖ **قمة نيودلهي 29 مارس 2012:**

في قمتها الرابعة المنعقدة في عاصمة الهند تحت عنوان "شراكة البريكس من أجل الاستقرار العالمي والأمن والازدهار "مناقشة الرغبة في تعزيز الشراكة من أجل التنمية المشتركة والتضامن والثقة المتبادلة، وتتمحور أهم قرارات القمة الرابعة في:

- قلق دول التكتل عن عدم الاستقرار الاقتصادي في منطقة اليورو، و ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الاضطرابات في تحركات رؤوس الأموال المتسببة في الأزمات المالية[1].
- دعوة الأطراف المتنازعة في سوريا لضرورة وقف العنف ودعم حقوق الإنسان ونهج الأساليب السلمية والسياسية للحفاظ على سيادة ووحدة الأراضي السورية. كما رحب التكتل بالجهود المبذولة من طرف جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

[1] القمة الرابعة للبريكس بالهند، شراكة البريكس من اجل استقرار العالمي ،تم نفحصه على الموقع بتاريخ 10 أكتوبر 2019:

https://www.brics-ysf.org/sites/default/files/4th_Summit.pdf

- دعم أفغانستان بالمساعدات والمعونات الاقتصادية وتوفير مصادر تمويل الخطط التنموية وحتى تتمكن من الولوج في النظام المالي العالمي.
- توقيع اتفاقية حول مد التسهيلات الائتمانية بالعملة المحلية واتفاقية تسهيل خطاب الائتمان المتعدد الأطراف وتعزيز التجارة بين دول الأعضاء عبر خفض تكلفة التحويلات.
- موافقة دول البريكس على التجارة بعملاتها المحلية وإنشاء بنك للتنمية من أجل التحرر من النفوذ المالي الغربي واعتماد آلية منفتحة تؤكد اهتمامها بالقضايا ذات الشأن الدولي.

❖ **قمة ديربان 27 مارس 2013:**

عدت القمة الخامسة لمجموعة الدولية في مدينة ديربان بجمهورية جنوب إفريقيا تحت شعار "بريكس و إفريقيا: الشراكة من أجل التنمية و التكامل و التصنيع "بمشاركة قادة دول التكتل و16 من قادة الدول و التجمعات الإفريقية، ومن بينها مشاركة مصر لأول مرة برئاسة د. محمد مرسي ذلك للتوافق على العديد من القضايا المتعلقة بكيفية تعزيز أوضاع المجموعة و علاقات دولها الثنائية و الجماعية، بالإضافة إلى دورها الدولي المتنامي في حل الأزمات العالمية. و هم المواضيع التي طرحت في القمة هي[1]:

- تشكيل مجلس أعمال المجموعة والمعني بإدارة الاستثمارات وتحديد آليات، هيكلته وطرق عمله حيث يجتمع المجلس مرتين في العام، وتكون رئاسته دورية بين أعضاء المجموعة. من مهام هذا المجلس كيفية تجنب التكتل هيمنة المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها الدول الغربية.

[1] القمة الخامسة للبريكس بجنوب إفريقيا، شراكة من اجل لتنمية و التكامل والتصنيع، تم نفحصه على الموقع بتاريخ 10 أكتوبر 2019 الرابط متوفر:
http://www.brics.utoronto.ca/docs/130327-xi-statement.html

- تمويل مشروعات إنمائية مشتركة في القارة الإفريقية، وكذلك الإسهام في مجال الطاقة الخضراء البديلة وإنتاج الوقود الحيوي كبديل عن البنزين لتطوير البينية التحتية المشتركة للبلدان الإفريقية.
- العمل على إنعاش الاقتصاد الإفريقي وفق خريطة طريق مستقبلية تنادي بتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري. فحث قادة إفريقيا على تعبئة الموارد المحلية وتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي.

- لإقامة مصرف ائتماني للبريكس على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي برأسمال أولي مقداره 50 مليار دولار، يوزع بالتساوي على دول المجموعة.
- أكدت القمة على حق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية، وضرورة حل خلافاتها مع المجتمع الدولي عبر الحوار والمفاوضات السياسية.[1]
- رفض التدخل الخارجي الإقليمي والدولي في القضية السورية، فالعنف والقتال بدل الحوار والحل السياسي يزيد أكثر في تعقيد الأزمة.
- أعلنت دول التكتل في البيان عن رفضها لسياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ووصفها بالمخالفة للقرارات والمعاهدات الدولية والجهود الساعية لفرض الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط، كما رحب التكتل بالانضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة بصفة دولة مراقب والتي صوتت دول البريكس لصالح هذا القرار في دورة الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

❖ **قمة فورتاليزا 15 جويلية 2014:** عقدت دول البريكس قمتها السادسة في مدينة فورتاليزا في البرازيل و كان الموضوع المختار لمناقشته هو "النمو الشامل: و تقديم

[1] القمة السادسة للبريكس بالبرازيل، النمو الشامل والحلو المستدامة، تم نفحصه على الموقع بتاريخ 10 أكتوبر 2019الرابط متوفر:
http://www.brics.utoronto.ca/docs/150709-ufa-declaration_en.html

الحلول المستدامة" و ضرورة مواجهة التحديات التي تعيق عملية النمو و التنمية المستدامة الشاملة فتوصلوا الأعضاء إلى:

- تعميق الشراكة على أساس الشمولية والانفتاح على الدول الأخرى خاصة الدول النامية والصاعدة في الأسواق والمنظمات الدولية والاقتصادية، لتسهيل ترابط الأسواق والتكامل لمالي والبنية التحتية. لذلك عقدت جلسة مع زعماء دول أمريكا الجنوبية، لتعزيز الحوار والتضامن لتفعيل التعددية والتعاون الدولي من أجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين.
- الالتزام الدائم بقواعد القانون الدول والعددية مع الأمم المتحدة.
- صياغة رؤية وأجندة التنمية لما بعد عام 2015م، للتنسيق بين الدول والحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية.
- إنشاء بنك التنمية الجديد (New Development Bank) الذي سيكون مقره في شنغهاي بهدف تعبئة الموارد المالية لمشروعات البنية الأساسية المشروعات التنموية، كذلك تقديم التمويل للدول النامية. وسيبلغ رأسماله ب 50 مليار دولار.
- إنشاء الصندوق الاحتياطي (CRA) التي تهدف إلى الحد من اعتماد البريك على بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والدولار، حيث وافقت الدول الخمسة على تخصيص 100 مليار دولار من احتياطاتها من النقد الأجنبي والموزعة على النحو التالي: الصين ب 41 مليار دولار، البرازيل والهند وروسيا ب 18 مليار دولار لكل منها، أما قيمة جنوب إفريقيا لن يزيد عن 5 مليار دولار.

تعد فكرة إنشاء هاتان المؤسستين الماليتين أحد استراتيجيات البريكس لتشكيل وركيزة استقلاليتها، واكتساب المزيد من النفوذ والسيطرة على المؤسسات الدولية.

❖ **قمة أوفا 09 جويلية 2015:** اجتمع دول البريكس في قمتها السابعة في روسيا الاتحادية تحت شعار "شراكة البريكس– عاملا قويا في التنمية العالمية" بدعوة رؤساء تكتل اليورآسيان و منظمة تعاون شنغهاي، و قد تم مناقشة العديد من القضايا منها[1]:

- التوقيع عل اتفاقية توسيع استراتيجية الشراكة الاقتصادية بين دول البريكس حتى عام 2020م، لتحسين القدرة التنافسية لاقتصاداتها في الأسواق العالمية.
- تعزيز الدور الجماعي لبلدان البريكس في الشؤون الدولية.
- مواجهة جميع أشكال القيود والحمائية التجارية مع تأمين الدعم لمنظمة التجارة العالمية ز غيرها من المؤسسات.
- وضع آلية مشتركة في إطار مجموعة البريكس لدراسة مشاكل المنافسة التجارية ومكافحة الاحتكار المنظم، كذلك تقلب أسعار الطاقة وتراكم الديون السيادية للدول الكبرى.
- التأكيد على قدرة التكتل على تنشيط مواردها واحتياطاتها الداخلية.
- تنفيذ أول المشاريع الممولة من قبل "بنك البريكسNDB" الذي سيكون في مجال الطاقة المتجددة.
- الإصرار على التزامها في التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حدود 4 حزيران خطوط عام 1967م المتفق عليها والمعترف بها دوليا.

[1] القمة السابعة للبريكس بروسيا، شراكة البريكس عملا قويا للتنمية العالمية، تم نفحصه على الموقع بتاريخ 10 أكتوبر 2019 الرابط متوفر :

http://www.brics.utoronto.ca/docs/150709-ufa-declaration_en.html

❖ **قمة غووا 15 أكتوبر 2016:**

اجتمع رؤساء دول البريكس في مدينة غووا في الهند، لدى مؤتمرها الثامن و الذي عقد تحت عنوان "بناء الحلول المستجيبة و الشاملة و الجماعية"، حيث اتفق التكتل على مجموعة ممن المواضيع أبرزها[1]:

- أهمية مواصلة المشاريع المشتركة القائمة على أساس الشمولية والمصالح المتبادل لدول البريكس.
- تفعيل البنك الجديد للتنمية (NB)والصندوق الاحتياطي(CRA) لتنفيذ مشاريعها المشتركة.
- الحفاظ على نظام دولي ديمقراطي ومتعدد الأقطاب، مستنداً على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.
- إدانة التدخلات في الشؤون الداخلية للدول حيث الأمن غير قابل للتجزئة، فلا يحق لدولة ما أن تعزز أمنها على حساب أمن الآخرين.
- توسيع التكتل من خلال انعقاد لجان العمل في كافة المجالات لتمثله صوتا مؤثراً في المحافل الدولية.
- توطيد علاقات البريكس مع دول التكتلات الاقتصادية الأخرى كالاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأسيوي وأمريكا اللاتينية بالإضافة إلى منطقة الشرق الأوسط.
- تبني دول البريكس مواقف سياسية موحدة وحيادية تجاه القضايا السياسية القائمة على تحقيق الأمن والسلم الدولي.
-

[1] القمة الثامنة للبريكس بالهند، بناء الحلول الشاملة والمستجبة و الجماعية، تم نفحصه على الموقع بتاريخ 10 أكتوبر 2019 الرابط متوفر:

http://www.brics.utoronto.ca/docs/161016-goa.html

❖ **قمة شيامن الصينية 18 سبتمبر 2017:**

استضافت روسيا القمة التاسعة لمجموعة البريكس بمشاركة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وكل من زعماء تايلاند والمكسيك وغينيا طاجاكستان، للبحث الأوضاع السياسية والاقتصادية في العالم. و من أهم النقاط المناقشة في هذه القمة نجد[1]:

- توطيد علاقات الشركات الاستراتيجية الشاملة بين دول المجموعة، وتوسيعها بدعوة الأسواق الصاعدة والدول الناشئة.
- فتح الاقتصاد العالمي بتحرير التجارة، وتحفيز الاستثمارات في أسواق الدول الواعدة اقتصاديا.
- تحقيق التكامل الاقتصادي والجيوسياسي بين الدول الخمس وتنمية البينية التحتية، وإيجاد سبل فعالة لمنح وتبادل القروض بين دول المجموعة بشكل لا يؤثر على الاقتصاد العالمي.
- خلق توازن دولي في العملية الاقتصادية بإنهاء سياسة القطبية الأحادية وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على السياسات المالية العالمية.
- تعزيز التنسيق في السياسات الاقتصادية واستغلال اتفاقيات التكامل والخروج بسوق مشتركة.
- البحث عن مضامين جديدة لتطبيق استراتيجيات الشراكة ودفع آلية التعاون الاقتصادي داخل مجموعة البريكس.
- ضرورة تحفيز نشاط أسواق الدول الناشئة والاقتصاديات الصاعدة لتحقيق تنمية أكثر جودة واستدامة.

[1] القمة التاسعة للبريكس بالصين، شراكة اقوي من أجل مستقبل أكثر اشراقا، تم نفحصه على الموقع بتاريخ 10 أكتوبر 2019الرابط متوفر:

http://www.brics.utoronto.ca/docs/170904-xiamen.html

❖ قمة جوهانسبورغ 25 جويلية 2018:

انطلقت فعليات القمة العاشرة لتكتل البريكس في 25 جويلية 2018م، لمناقشة التحديات العالمية الراهنة في جنوب إفريقيا بمدينة جوهانسبورغ، بمشاركة سبعة دول افريقية وكذلك الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان". تعتبر هذه القمة من أهم قمم المجموعة حيث تزامنت مع الذكرى المئوية لميلاد رئيس جنوب إفريقيا الراحل "نيلسون مونديلا"، إلى جانب كون هذه القمة الأولى منذ فرض الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" التعريفات الجمركية على السلع العالمية لاسيما الواردة من الصين بقيمة 34 مليار دولار مما استجابة بكين بفرض ضرائب بنفس القيمة على الواردات الأمريكية. فأهم مواضيع المطروحة في المؤتمر نجد[1]:

- أخذ دول البريكس على عاتقها مهمة تفعيل أجندة الانفتاح وتنسيق جهود التعاون الثنائي في كافة المجالات.
- دعم التعددية التجارية والبنية التجارية التنافسية وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية لتعزيز إصلاح الإدارة الاقتصادية العالمية.
- أهمية التسوية السلمية للخلافات العربية (مصر، السعودية، الإمارات، البحرين) مع دولة قطر.
- دعمها لقضية الإنفاق النووي الإيراني، وأهمية تنفيذ خطة عمل مشتركة بين كافة الأطراف للتوصل لحل سلمي.

[1] القمة العاشرة للبريكس في جنوب إفريقيا، قمة التحدي و المواجهة، تم نفحصه على الموقع بتاريخ 10 أكتوبر 2019:

http://www.brics.utoronto.ca/docs/181130-buenos-aires.html

الجدول رقم(1): ملخص لمضمون قمم مجموعة البريكس من 2009-2018.

القمة	تاريخ الانعقاد	مكان الانعقاد	موضوع المناقشة
الأولى	16 جوان 2009	بيكاترينبارغ – روسيا	الوضع الحالي في الاقتصاد العالمي و دول البريك
الثانية	15 أفريل 2010	برازيليا – البرازيل	القضايا الدولية والتعاون داخل البريك
الثالثة	14 أفريل 2011	هاينان – الصين	الرغبة المشتركة من أجل السلام و الأمن و التنمية و التعاون
الرابعة	29 مارس 2012	نيودلهي – الهند	شراكة البريكس من أجل الاستقرار العالمي و الازدهار
الخامسة	27 مارس 2013	ديربان – جنوب إفريقيا	بريكس و إفريقيا: الشراكة من اجل التنمية و التكامل و التصنيع
السادسة	15 جويلية 2014	فورتاليزا – البرازيل	النمو الشامل: تقديم الحلول المستدامة
السابعة	09 جويلية 2015	أوفا – روسيا	شراكة بريكس- عاملا قويا في التنمية العالمية
الثامنة	15 أكتوبر2016	غووا – الهند	بناء الحلول المستجيبة و الشاملة الجماعية
التاسعة	18 سبتمبر2017	شيامن – الصين	بحث الأوضاع السياسية و الاقتصادية في العالم
العاشرة	25 جويلية 2018	جوهانسبورغ – جنوب إفريقيا	التحديات العالمية الراهنة

المصدر: علاء الدين الجعبري، **واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي**، المرجع السابق، ص 33.

المطلب الثالث: المؤسسات الهيكلية لمجموعة البريكس.

تعتبر دول البريكس من التكتلات التي تحاول العثور على سياسات متقاربة، حول قضايا مختلفة .مثلت دول البريكس نوعا من "البديل" لطريقة عمل مؤسسات بريتون وودز، فهي تبحث

عن طرق بديلة على طول مسارات التنمية، وبشكل عام، حاولت دول البريكس تشكيل حوكمة عالمية مختلفة، من خلال محاولة إيجاد سياسات متقاربة وتعاونية في مجالات مختلفة مثل: قضايا السياسة والتمويل والتنمية، وتعتبر الاجتماعات التي عقدتها دول البريكس في البداية، كانت اجتماعات غير رسمية ومع ذلك على مر السني قامت المجموعة بتوحيد ودفع العديد من المبادرات منها:

أولاً: بنك التنمية الجديد New Development Bank

تم الإعلان رسميا عن إنشاء بنك جديد للتنمية في القمة التي عقدت في مدينة فورتاليزا البرازيلية عام 2014م من قبل رؤساء مجموعة البريكس. فكان مقرها في مدينة شنغهاي الصينية لكن أول رئيس كان هندياً، و أول رئيس لمجلس المحافظين روسياً، و أول رئيس لمجلس الإدارة برازيلياً، و أول مركز إقليمي للبنك في جنوب إفريقياً.[1]

كانت مبادرة إنشائه بمثابة مبادرة لتقويض مؤسسة بريتون وودز، لذا ينظر إليه غالبا كونه تحد مباشر لبنوك التنمية الحالية (البنك الدولي والصندوق النقد الدولي)، إلا ان دول البريكس تعتبره بنك التنمية الوطني الجديد مكمل و ليس بديلا للمؤسسات المالية في القطاعين العام و الخاص لدعم النمو المستقبلي من الاقتصادات النامية و الناشئة.[2]

كما حاولت دول المجموعة التوافق بشأن هندسة مالية جديدة يتم فيها توزيع رأس مال الصندوق بالتساوي بين أعضاء المؤسسين الذي يبلغ 50 مليار دولار المودعة بالتساوي بين أعضاء المجموعة التي تبلغ 10 مليار دولار لكل بلد بحجة أن الحصة المتساوية لجميع

---

[1] Fabiano Mielniczuk, "The BRICS' Economic Institutions and International Politics" vu le 15 septebre 2019: https://www.e-ir.info/2014/08/18/the-brics-economic-institutions-and-international-politics/

[2] Jash Amrita, The Emerging Role of BRICS in the Changing World Order, SSOAR 3 (2017): P.8

الأعضاء لن تؤدي إلى خلل في عملية التصويت، بتالي ستتمتع كل دولة بنفس الدرجة من سلطة اتخاذ القرارات.[1]

أرست نتائج انعقاد القمة السادسة لدول البريكس مسارا جديدا للقوى الناشئة بقيادة البريكس حيث رقعت مستوى التعاون من مستوى مجموعة الضغط إلى مستوى كيان أكثر تنظيما قادرا على تقديم حلول لمختلف الأزمات القائمة.

يرجع الهدف الرئيسي وراء إطلاق بنك تنمية متعدد الأطراف لتعزيز دول البريكس نفوذها في المجتمع الدولي والسعي لإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي. كذلك تعزيز مشاريع البنية التحتية و التنمية المستدامة لتربط بين تكتل البريكس و في الاقتصاديات الناشئة وفقا لشروط أقل من القيود المفروضة من قبل البنك الدولي، و أنها ستكون مكملة للمؤسسات المالية والاقتصادية القائمة ذلك لتشكيل ركيزة استقلالية البلدان النامية عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي يهيمن عليها البلدان الغربية.[2]

ونستنتج مما سبق ذكره، بأن الدور السياسي الذي يلعبه بنك التنمية الوطني الجديد لدول البريكس، لا ينحصر فقط في خلق نظام متعدد الأقطاب وتطويق المؤسسات الغربية التقليدية وإنما يسعى إلى خلق نوع من الهيمنة على الصعيد السياسي والاقتصادي معا، من أجل تحقيق مصالحها في المقام الأول، مصالح دول الجنوب في المقام الثاني.

ثانياً: الترتيب الاحتياطي للطوارئ (Contingent Reserve Arrangement)

تم تأسيس هذا الصندوق الاحترازي في القمة السابعة لمجموعة البريكس عام 2014م من أجل توفير المالية الإضافية للاستجابة لضغوطات المدفوعات في وقت الأزمات

[1] Francesco Petrone, **Global Governance in Crisis? The "Emerging Powers"** and their Influence on the Current International Framework, SRAYAHWA 2 (2020): P18

[2] Ibid.

الاقتصادية وتقديم الدعم المتبادل وزيادة تعزيز الاستقرار المالي. دون الحاجة إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الغربية.

يصل إجمالي الموارد المخصصة له 100 مليار دولار، فتبلغ مساهمة الصين(41 مليار دولار) و كل من روسيا و البرازيل و الهند يكون(18 مليار دولار) أما جنوب إفريقيا(5 مليار دولار) و يتمتع بالمساواة بين أعضاءها سوءا في نظام التصويت أو في اتخاذ القرارات الاستراتيجية[1]، بذلك يعد هذا الترتيب أحد ركائز التنافس مع صندوق النقد الدولي(IMF).

المبحث الثاني: خصائص دول مجموعة البريكس.

المطلب الأول: الخصائص المجتمعية.

تمتلك مجموعة البريكس خاصية مختلفة تميزها عن بقية التكتلات والتجمعات العالمية الأخرى، ألا وهي تكتل عابر للقارات والحضارات، حيث لا تنتمي إلى نطاق جغرافي أو إقليمي مشترك بل يتألف البريكس من خمسة دول تشكل 26% من مساحة الكرة الأرضية وبمزيج متنوع من عدة حضارات، فنجد الحضارة الغربية اللاتينية في البرازيل والحضارة السلافية الأرثوذكسية في روسيا والحضارة الشرقية الهندوسية في الهند والحضارة البوذية في الصين، والحضارة الإفريقية في جنوب إفريقيا. كذلك يضم هذا التجمع أربع قارات بتعداد سكاني الذي بلغ 40% من سكان العالم لدولها الخمس التي تتمركز كالتالي:

[1] Aike I. Würdemann, "**The BRICS Contingent Reserve Arrangement: A Subversive Power Against the IMF's Conditionality**? "The Journal of World Investment and Trade, Volume 19، (2018), p57.

الجدول رقم (2): تمثيل للنسبة المؤية لعدد سكان دول مجموعة البريكس في2019.

الدولة	البرازيل	روسيا	الهند	الصين	حنوب إفريقيا
النسبة عدد السكان	21.03%	30.83%	3.24%	3.19%	75.0%

المصدر: محمد ذنون الطاني، **تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام العالمي**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 87 (16 فيفري 2019)، ص98.

❖ **جمهورية البرازيل الاتحادية:** تمتد البرازيل خطي طول 35° و74° غربا وبين دائرتي عرض° شمالا و33° جنوبا مرورا بخط الاستواء شمالها ومدار الجدي جنوبها. أما موقعها الجغرافي فتقع في الشمال الشرقي من القارة الأمريكية وأكبر دولة فيها بمساحة تقدر بـ 8.5 مليون/كلم^2 أي ما يعادل % 48 من المساحة الإجمالية لقارة أمريكا الجنوبية لتعتبر خامس أكبر دولة في العالم و ثالث دولة بين دول مجموعة البريكس[1].

للبرازيل حدود سياسية مع كل دول أمريكا الجنوبية ماعدا الشيلي و الإكوادور حيث تحدها شمال جيانا الفرنسية وسورينام و جمهورية جويانا و فنزويلا، و غربا كولومبيا و البيرو و بوليفيا، و جنوبا باراغواي والأرجنتين و أوروغواي[2]، وتتمتع بواجهة بحرية من الشرق و الشمال الشرقي بطول8551 كلم^2 على المحيط الأطلسي بحدود برية تصل إلى أكثر من 10.666كلم^2. كذلك يتشكل سطح البرازيل من سهول واسعة كحوض الأمازون الذي يغطي ثلث مساحة البلد بالإضافة إلى الهضاب كهضبة البرازيل والمناطق الجبلية،[3] كما يسود المناخ الاستوائي والمداري والجاف فيه وتجري بها ما يزيد عن 1000نهرا

[1] جمال عدوي، **تأثير مجموعة بريكس في النظام الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص73.

[2] محمد عتريس، **معجم بلدان العالم**، ط$_1$، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2002، ص49.

[3] جمال عدوي، المرجع السابق، ص73.

أشهرها نهر الأمازون ونهر سان فرانسيسكو ونهر البارانا الذي يعتبر أكبر منتج للطاقة الكهرومائية في العالم.

تعتبر البرازيل خامس دولة في العالم وثالث دولة في مجموعة البريكس من حيث التعداد السكاني وقد بلغ عدد سكانها 211.049.527 مليون نسمة. كذلك يتميز البرازيل بكونه بلد متعدد الأقاليم والثقافات، إذ يتمتع بمزيج عرقي وديني متنوع يعيش فيه معظم الأجناس، فنجد إلى جانب سكانها الأصليين مهاجرين من ايطاليا و اسبانيا و البرتغال وكذلك من الدول الأسيوية كاليابان و الصين و كوريا، ويشكل المسيحيون أغلبية السكان بنسبة 64.6% و الكاثوليك 22.2% و بروتستانت 8% مقابل 5.2% للملحدين و لبقية الأديان وليتشكل بذلك تنوع ثقافي تتعايش فيه شتى الأصول و المعتقدات. كما يتركز أغلب سكان البرازيل في السواحل الشرقية والجنوبية المطلة على المحيط الأطلسي بنسبة تفوق 100ن/كلم ^{2}و أشهر مناطق التركز السكاني هي نيو دي جانيرو.

- **روسيا الاتحادية:** تغطي روسيا المساحة الواقعة بين خطي عرض °41 و °82 شمالاً، و خطي طول 19 °شرقاً و 169° غرباً، لتشكل بذلك الجسر الذي يربط بين قارتي أسيا و أوروبا، فتقع في النصف الشمالي من الكرة الأرضية و تمتد عبر شرق أوروبا و شمال أسيا و تعتبر أكبر بلد في العالم من حيث المساحة وبين دول مجموعة البريكس حيث تقدر مساحتها الإجمالية حوالي 16.376.870كلم^{21}، فتتميز بشاسعة سهولها وانتشار الغابات والصحاري والأنهار والبحيرات. يحد المحيط المتجمد الشمالي روسيا من الشمال وبحر البلطيق ومن الجهة الجنوبية يحدها البحر الأسود ومن الشرق جبال الأورال وكل من الصين، منغوليا، كازاخستان، أذربيجان وجورجيا كما يسود مناخ بارد وقاسي طوال السنة.

[1] World Statistics Pocketbo 2017 edition , "**Department of Economic and Social Affairs**", Statistics Division Series ،No. 41 (2017) ,p 75.

بلغ عدد سكان روسيا 145.872.259 مليون نسمة حسب إحصائيات منظمة الأمم المتحدة لعام 2019م، ما يعادل 1.87% من إجمالي سكان العالم فيتميز المجتمع الروسي بالتعدد العرقي حيث وصل حوالي 130 جماعة عرقية ذات ديانات مختلفة كالمسيحية والبوذية والإسلام، لكن تمثل الديانة المسيحية الأرثودكسية الحصة لأكبر ب 85% من سكان البلاد.[1]

❖**جمهورية الهند:** تقع الهند في الجزء الجنوبي من قارة أسيا بين دائرتي عرض 36/8.4° شمالاً و بين خطي الطول 97/68°شرقاً بمساحة إجمالية تقدر بـ 3.166.391 كلم^2 ،[2] فتحدها باكستان من الشمال الغربي و الصين و بوتان و نيبال من الشمال، و بنغلاديش و خليج البنغال من الشرق في حين تحدها سريلانكا من الجنوب الشرق جزر المالديف و اندونيسيا على المحيط الهندي تحتل المرتبة السابعة كأكبر دولة في العالم و الرابعة بين دول مجموعة البريكس. سميت الهند بشبه القارة الإفريقية، كونها دولة قارية وبحرية في نفس الوقت.

كما تتمتع الهند بتركيبة جغرافية متنوعة ذات مظاهر سطحية كالسهول والمنخفضات المرتفعات المنقسمة إلى أربعة أقسام: جبال الهيمالايا الكبرى ومنطقة شمال المحيط الهندي وهضبة شبه جزيرة الهند والمناطق الساحلية والجزر، حيث يوجد في الهند 247 جزيرة. كما يتميز الهند بالتنوع المناخي، فيسودها المناخ الجبلي والمداري الحار أو البارد جداً، كذلك تعتبر المنطقة الأكثر عرضا للأمطار الموسمية

[1] Russian geography، **Regions of russia**, 23/12/2019, in: http//:www.rusemb.org.uk/russiageography/

[2] Worldometer ،**Elaboration of data by United Nations**, Department of Economic and Social Affairs, Population Division. World Population Prospects: The 2019 Revision, in https://www.worldometers.info/world-population/india-population

في العالم بمعدل 11437 ملم سنوياً، كما تعاني من الأعاصير الاستوائية والمدارية القوية.كما تحتوي الهند من ناحية التعدد السكاني على ما يقارب خمس سكان العالم ثاني أكبر دولة بعد الصين، حيث بلغ 1.366.417.754 نسمة عام 2019م ما يعادل17.7% من سكان العالم ذات اختلافات دينية واثنيه فيمثل السكان الأصلين 72%و الدرافيديان السود 25% و 3% من الأقليات، فيما يتعلق بالأديان فيقدر عددها ما يقارب 365 ديانة منها الهندوسية 81% و الإسلام 12%و السخية 1.9% و المسيحية 2.3% والديانات الأخرى 2.5% إلى جانب عبادات لا تعد و تحصى.

- **جمهورية الصين الشعبية:** تقع الصين في القسم الشمالي الشرقي من قارة أسيا و تطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي، وتمد بين خطي العرض 49° شرقا و بين خطي لطول 60°جنوبا لتتربع في المركز الثالث عالميا بمساحة تقدر بـ 9.706.961 كلم^2، لتحدها منغوليا شمالاً، روسيا و كوريا الشمالية من الشمال الشرقي، وأفغانستان من الشمال الغربي، و من الغرب باكستان، طاجاكستان، قيرغيستان، كازاخستان. وجنوبا الهند، فيتنام، النيبال، بوتان، ميانمار ولاوس، بذلك تعد دولة عالميا تشترك بحدودها السياسة مع 14 دولة ضمن قارة أسيا[1].

تنقسم الصين إلى منطقتين هما الصين الشرقية ذات الطابع السهلي نجد أراضي مرتفعة وأحواضا ذات أفاق وأودية واسعة وجبال وسهول، أما الصين الغربية فتتميز بالسلاسل الجبلية المرتفعة والهضاب كهضبة شنغهاي " التبت" كونها أكبر ظاهرة جيولوجية في التاريخ، ويطلق عليها اسم "سقف العالم "كذلك تتصل الصين بالمحيط الهادي والمحيط الهندي وما يجود به من موارد مائية وسهول ومناخ متنوع. تتمتع الصين بأكبر قوة بشرية في العالم حيث يقطنها أكثر من 1.433.783.686مليار

[1] Ernest P. Young ، Encyclopaedia Britannica, Inc, China, 19/07/2019, in : https://www.britannica.com/place/China

نسمة عام 2019م[1]، و يمثل سكانها 18.47% من سكان العالم و 33% من سكان أسيا. فيتمركز 48.6% منهم في المناطق الحضرية، بينما 53.4% يتمركز في المناطق الريفية.

ترتبط الثقافة الصينية مباشرة بهوية الهان التي تشمل اللغة، التقاليد، الأخلاقية والكونفوشيوسية التي تدعو إلى الوحدة و ازدهار الشعب الصيني، فتمثل قومية **الهان** حوالي 94% من الشعب الصيني بنسبة 1.31مليار نسمة تحتوي الصين على تقسيمات عرقية تشمل العديد من الأقليات كالهوى، الأويغور، القازق، الطاجيك، دوننغشيانغ، القيرغيز، سالار، الأوزبك،بونان، والتتار، فتكون مناطق تمركزها يكون في المنطقة الجنوبية أو المنطقة الشمالية الغربية .فاتسمت سياسة الصين إزاء الأقليات بدمجها في المجتمع الصيني وأن تكون لكل الجماعات العرقية متساوية ومنتمية وإلى الأمة الصينية بغض النظر عن الفروق العرقية.

- **جمهورية جنوب إفريقيا:** تقع في أقصى الطرف الجنوبي لقارة أفريقيا بأكبر مساحة فيها والتي تبلغ 1.213.090 كلم^2. لها حدود مع كل من ناميبيا و بوتسوانا و زمبابوي وموزنبيق و سوزيلاندا من الشمال، و المحيط الهندي من الشرق، كما تشرف على الخطوط البحرية التي تربط بين المحيطين الأطلسي و الهندي.

تتنوع التركيبة السكانية في جنوب إفريقيا التي بلغ عدد سكانها 58.558.270 مليون نسمة[1] بالعديد من المجموعات العرقية التي تنحدر من أصول إفريقية وأوروبية والهندية حيث تشير بوجود 79% من السود،9.6% من البيض،8.9%و11.4% من الهنود و

[1] Worldometer **Elaboration of data by United Nations**, World Population Prospects: The 2019 Revision, in : https://www.worldometers.info/world-population/china-population/

الأسيويين. أما من الناحية الدينية فيعتنق حوالي 76% الديانة المسيحية إلى جانب الهندوسية، الإسلام واليهودية، فتعتمد السياسة الرسمية في عدم التدخل في معتقدات الآخرين بعدما عانت من سياسة التميز العنصري (الأبارتيد) وسيطرة الأقلية البيضاء على مقاليد الحكم.

المطلب الثاني: الخصائص الاقتصادية لدول البريكس.

تنبأ أهم الاقتصاديون في المؤسسات الاقتصادية العالمية أمثال جيم أونيل على تشكيل البريكس كمزيج اقتصادي لدمج اقتصاديات مختلف قارات العالم، وتفوق الحجم الإجمالي لاقتصاديات دولها في عام 2050م.تتميز دول هذا التجمع كونها من الدول النامية الصناعية ذات الاقتصاديات الصاعدة التي تعمل على تحرير قطاع التجارة الخارجية، والاعتماد على سياسة الانفتاح لدعم النمو و التنمية على المستوى العالمي، فاستطاعت منافسة بقية اقتصاديات التكتلات الاقتصادية حيث استحوذت على 18% من الاقتصاد العالمي وعلى ما يعادل 20% من التجارة الدولية ، حيث يوازي الناتج الإجمالي المحلي لدولها مجتمعة ناتج الولايات المتحدة المقدرة بـ13.6 تريليون دولار، إلى جانب مساهمتها في معدل 40% من النمو العالمي[1] جذبها نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم. فيعد القضاء على سياسة القطب الأحادي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على السياسات المالية العالمية في سلم أولويات البريكس، لخلق توازن دولي في النظام الاقتصادي أكثر ديمقراطية والقائم على تعدد الأقطاب.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى حجم القوة والوزن الاقتصادي لدول البريكس التي تتميز بوجود فجوة في مستويات وإمكانات دولها المتمثلة في:

[1] شيطر راند منذر، **تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية حالة البريكس 2003-2015**، مذكرة مقدمة لنيل الماستر، قسم العلوم التجارية، (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية،2017)، ص 29.

❖ **جمهورية البرازيل الاتحادية:** حققت البرازيل قفزة اقتصادية كبيرة بداية من ستينيات القرن الماضي، جعلت منه واحد من أهم البلدان الصناعية الجديدة وذلك بفضل توظيفه الجيد لإمكانياته الطبيعية والبشرية. عملت البرازيل على تطبيق برنامج صارم للإصلاح الاقتصادي مع الحرص الشديد تضمين الأبعاد الاجتماعية فيه بتبني برامج رائدة في مجال التنمية الاجتماعية إلى جانب سعيها الدائم للانفتاح الاقتصادي لمد جسر التواصل والتعاون مع القوى المتوسطة الأخرى دون أن تفقد اتصالها مع القوى الكبرى في النظام الدولي. كما هدفت سياستها الخارجية تعزيز مكانتها في القارة اللاتينية لتعتبر القوة الاقتصادية الأولى فيها والسابعة عالميا.

كانت البرازيل تعاني أزمات عدة عند مطلع الثمانينات ومع الأزمة العالمية وصل التضخم إلى أعلى المستويات وتوقف النمو، مما أدى إلى انهيار الاقتصاد البرازيلي واستفحلت البطالة والفقر بشكل أوسع. مع وصول المحافظين الجدد للسلطة وتبني سياسة لبرالية متطرفة خصخصت الاقتصاد ووقف دعم الفقراء وأبقت البرازيل تحت رحمة القروض مما اضطرت الحكومة إلى الاستدانة الخارجية لسد العجز على تحقيق الاكتفاء وأصبحت سنة 1995م كأكبر دولة مدينة للصندوق النقد الدولي بقيمة 93 مليار دولار.

أحدثت البرازيل نهضة اقتصادية جديدة و ذلك بعد تعيين لولا داسيلفا رئيسا للبرازيل، فأصبح أكثر الزعماء شعبية و نصرة للمحرومين ، فكان مناضل ضد الفقر الكبيرة التي استمرت بالاتساع أكثر. أطلق داسيلفا برنامجه الرائد "معاش الأسرة الفقيرة" التي تكمن بالنهوض بالفقراء لينهضوا هم باقتصاد البلاد، فكانت المشكلة تكمن في الأولويات و أن ثروة البلاد الحقيقية تتجسد في 95مليون يد عاملة أي كنز الحقيقي هم الفقراء.

فكانت نتائج برنامج داسيلفا فوق مبهرة، حيث بدأ برنامجا للتدريب المهني فأنشأ المدارس المهنية و جامعات التطوير التقني في كل أرجاء البلاد إلى جانب التعليم الإجباري زادت معدلات الالتحاق بالتعليم العالي بنسبة 63% ، ووفر أكثر من 20 مليون فرصة عمل فارتفع الحد الأدنى للأجور من 200 إلى510 ريال، و انخفضت معدلات البطالة من 9.2% إلى

6.2%، كما زادت الصادرات من 60.3 مليار دولار إلى152.9 مليار دولار و نمت الاحتياطات النقدية م 38 مليار دولار إلى 275 مليار دولار فتحسنت القوة الشرائية للفقراء و ازداد الطلب على السلع ليحقق الناتج الإجمالي قفزة عمودية من نصف تريليون[1]، فسددت البرازيل كامل ديونها لصندوق النقد الدولي بل و أصبحت من أكبر مقرضيه،فخلال 8 سنوات فقط استطاع لولا داسيلفا تحويل البرازيل من دولة على حافة الانهيار إلى سادس أكبر اقتصاد في العالم بمعدل النمو الذي وصل متوسطها السنوي أكثر من 5% و بالناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 1.662591 تريليون دولار أمريكي و نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بمعدل 7527 تريليون دولار أمريكي.

يعتبر الاقتصاد البرازيلي من القطاعات التي تعتمد العديد من المجالات الإنتاجية التي تتجلى في مجال التعدين و الصناعة التحويلية والإنتاج الفلاحي المتنوع، فتمتلك قدرات طبيعية ضخمة من أراضي زراعية شاسعة و ملائمة الظروف الطبيعية نحو 50 مليون هكتار في المقابل 180 مليون هكتار للأراضي الرعوية التي جعل منها تحتل المرتبة الأولى لمحاصيل زراعية عليها طلب عالمي كالبن و قصب السكر والقمح والذرة والفول والصويا والفاصوليا والكاكاو و عصير البرتقال في العالم، و المرتبة السابعة عالميا من إنتاج الحبوب حوالي 65 مليون طن، وتحتل المرتبة الثامنة في إنتاج الأرز كذلك تعتبر البرازيل ثاني أكبر مالك للماشية بعد الهند بمعدل 300 مليون رأس من الماشية و أكبر منتجي اللحوم في العالم بإنتاج سنوي يصل إلى 15 مليون طن.

[1] ابراهيم، ابو جازية، **لولا داسيلفا الرئيس الذي يحبه الشعب رغم اعترفه بالفساد والرشوة**، مجلة سياسة بوست، العدد 1827(09افريل2018)، تم تصفحه على الموقع بتاريخ 16 ديسمبر 2019،

https://www.sasapost.com/why-lula-da-silva-is-so-popular-although-he-is-corrupted/

كما تعد البرازيل ثاني منتج للنفط في أمريكي الجنوبية و في ذات الوقت ثامن مستهلك للنفط في العالم بمعدل مليونين و نصف مليون برميل يوميا و المرتبة الخامسة عشر بحجم احتياطي النفط الذي يقدر بـ 13 بليون برميل فضلا عن الخدمات المعدنية كالبوكسيت والحديد والنحاس و الزنك و الذهب، ،فتعتمد البرازيل نظام اقتصاد السوق القائم على تصدير المواد الأولية الفلاحية و المنجمية حيث يقدر معدل صادراتها 1.175235 تريليون دولار أمريكي، أما معدل الواردات قدر بـ 1.136552 تريليون دولار أمريكي[1].

بعد انتهاء ولاية لولا داسيلفا عام 2010 و انتخاب نائبته ديلما روسيف لقيادة الحكم فاتبعت نفس نهج سلفها السابق لكنها لم تكن بنفس كفاءته، فأعلن عودة الأزمة بتراجع النمو وانخفض الناتج المحلي للبلاد وأهدرت أموال كثيرة لاستضافة كأس العالم، مما أدى إلى إقالة روسيف عام 2016 على واقع قضايا فساد إلى جانب لولا داسيلفا الذي حكم عليه 9 سنوات سجنا عام 2018.

- **روسيا الاتحادية:** يعد الاقتصاد الروسي تاسع أكبر اقتصاد في العالم والمرتبة الثاني عشر عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي و السادس من حيث القوة الشرائية في سنة 2019م[2]، إذ يتصف اقتصادها بكونه اقتصاد مختلط لتكمن مصادر قوتها الاقتصادية في قطاعاتها الاستراتيجية التي تشمل الغاز الطبيعي بنحو 850 مليار م^3 سنويا لتحتل المركز الثاني عالميا بعد إيران بـ 6.23% من الاحتياطي العالمي، كذلك إنتاج النفط الخام بنحو 800 مليون برميل سنويا لتحتل المركز السابع عالميا ما يعادل1.6% من الاحتياط العالمي و المرتبة الثانية كأكبر منتج و مصدر للنفط في العالم، أما الفحم فتحتل روسيا

---

[1] أمل عبد الحميد، منى عبد القادر، **"اقتصاديات عالمية- تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل"**، بنك الاستثمار القومي، العدد 7، (ماي 2017م)، ص 09.

[2] سيرجي غوروييف، **الاقتصاد الروسي ومقومات التفوق**، تم تصفحه على الموقع بتاريخ 09جانفي 2020: https://www.albayan.ae/opinions/knowledge/2020-11-09-1.4008555

المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 6.71% حيث ظهرت بيانات الطاقة الروسية ارتفاع و نمو صادرات الفحم الروسي بنسبة 6% خلال عام 2018م لتصل حوالي 432 مليون طن. فضلاً عن المعادن المهمة كالحديد و النحاس و الرصاص و الألماس و الذهب و الفضة و الفوسفات إلخ ... والصناعات الثقيلة البارزة كالهندسة النووية وصناعة الأسلحة المتطورة حيث يعتبر ثاني أكبر مصدر للسلاح عالميا التي تصل إلى 27% من المبيعات العالمية و صناعة الفضاء التي تضم أكثر من 100 شركة ،كما يضم النظام الاقتصادي الروسي رقابة على القطاعات الإستراتيجية خاصة قطاع الطاقة، إذ يعتمد البناء الاقتصادي الروسي على تكنولوجيا عالية في صناعة الطائرات و الأسلحة و الأقمار الصناعية إلى جانب تصدير المواد الأولية كالغاز الطبيعي و البترول. إن اندماج الاقتصاد الروسي في الأسواق العالمية راجع إلى المؤشر الأساسي على الانفتاح التجاري و التكامل الاقتصادي ألا و هو نسبة الناتج المحلي الإجمالي الذي وصل 1.326.16 تريليون دولار أمريكي سنة 2017، في حين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 9243 دولار أمريكي، كذلك نمو حصتها التصديرية العالمية من النفط و الغاز الطبيعي لتصل 1.375491 تريليون دولار أمريكي أما وارداتها وصلت 1.1726 تريليون دولار أمريكي محققا بذلك المستوى المخطط لها للعام.

- **جمهورية الهند:** بدأت الهند نهضتها الاقتصادية على يد حاكمها نهرو لكنها كانت نهضة محدودة، إذ اقتصرت على استثمار موارد الدولة في التصنيع لتلبية احتياجات السوق المحلية فقط مع إهمال المنافسة العالمية في الأسواق الخارجية مما جعل الهند على حافة الإفلاس في بداية التسعينات[1].سياسات استمرت حيث تسعينيات القرن الماضي على يد مختلف الحكومات المتعاقبة التي كان أساسها إتباع سياسات اشتراكية مغلقة تركز

[1]Christophe Jaffrelot, **L'inde, puissance émergente, jusqu'où ?** Politique Internationale, (automne2006), p 220

الاقتصاد بيد الدولة و تهمل القطاع الخاص، مما جعل الدولة عاجزة عن الاستجابة للتطورات الاقتصادية الدولية و طبيعة الرأسمال الأجنبي و الشركات العابرة للقارات

عانت الهند من أكبر أزمة اقتصادية في تاريخها عام 1991 أدت في تقلص احتياطات الدولة من النقد الأجنبي إلى أقل من مليار دولار وتضخم تجاوز 17% مع ارتفاع أسعار السلع والخدمات، إذ أصبح فيها اثنان من بين خمسة هنود يعيشون تحت خط الفق. لكن في الوقت الذي انتظر الجميع الانهيار النهائي للهند، استطعت تغيير كل الموازين لصالحها وذلك بفضل مانموهان سينغ الذي يعد خريج جامعة أكسفورد وذو توجه ليبرالي رأسمالي، فيعتبر مهندس عملية الإصلاح الاقتصادي التي أيقظت الهند من سباتها. عين سينغ وزيرا للمالية في حكومة ناراسيما راو عام 1991 لتبدأ معه أكبر نهضة للهند و الذي سيعين رئيسا للوزراء بين عامي 2005-2008 لتقارن بعد ذلك بالصين ويتم الربط بينهما تحت مسمى "Chindia"[1]

أدرك مانموهان سينغ أن إعادة هيكلة الاقتصاد الهندي باتت ضرورة ملزمة نظرا لفشل القطاع العام في تحقيق النمو وتخفيض حدة الفقر، فقرر تحرير الاقتصاد والانفتاح على عالم اقتصاد السوق لجذب الاستثمارات الأجنبية. كون سينغ فريقا لإدارة الأزمة الاقتصادية وذلك برفع العوائق التجارية و خفض نسبة الضرائب وكسر الاحتكارات الحكومية، كما قضى على القيود البيروقراطية وشجع المنافسة. كانت محصلة خطوات سينغ وفريقه تقلص التضخم و زيادة نمو الاقتصاد الهندي بنسبة 7% سنويا على مدار خمسة سنوات متتالية، فركز التوجه الجديد للاقتصاد الهندي على دعم المشاريع الصغيرة كونها لا تحتاج إلى رأسمال كبير لإنشائها من جهة، ومن جهة أخرى تسهم في تشغيل فئة كبيرة من الموطنين، فساعدت هذه الشركات بالقروض و الإعفاءات المالية و منحها تسهيلات خلال عمليات التصدير وتسويق المنتجات في الأسواق الخارجية سياسة ساهمت

[1] Prem Mahadevan, "**Rising India : Challenges And Constraints**", CSS Analysis in Security Policy، No. 73,(May 2010), p 01.

بمضاعفة حجم الإنتاج الصناعي إلى جانب إنتاج الأسلحة و صناعات الفضاء و التكنولوجيا النووية.

كشف تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد الهندي أصبح خامس أكبر اقتصاد في العالم لعام 2019م حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي 3.1 تريليون دولار بينما كان يقدر بنسبة 1.85 تريليون دولار عام 2014، و في نهاية فترة سنوات الخمس نما الاقتصاد بمعدل سنوي قدره 8% متغلباً على المملكة المتحدة وفرنسا[1]، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقدر بـ1987دولار، كما قدر معدل صادراتها بـ 1.260327 تريليون دولار أمريكي أما وارداتها قدرت بـ 1.3567.5 تريليون دولار أمريكي.

تحتل الهند المراتب الأولى عالميا من حيث الإنتاج الواسع لمنتجات الثروات الطبيعية، حيث تحتل المرتبة 05 عالميا في إنتاج الحديد، و المرتبة 06 في إنتاج البوكسيت، و المرتبة 13 في إنتاج الزنك، والمرتبة 15 في الفوسفات، و المرتبة 16 في الرصاص، أما مصادر الطاقة فتحتل المرتبة 22 في إنتاج الغاز الطبيعي، و المرتبة 25 في النفط، و المرتبة 04 في إنتاج الفحم الحجري[2] ذلك لاعتمادها على هذا الأخير بالدرجة الأولى في تشغيل المحطات الحرارية لتوليد الكهرباء.

استطاعت الهند على زيادة ناتجها القومي عبر تطوير قطاع الزراعة بمساهمة تقدر بحوالي 16.8% من الناتج المحلي ويعمل 47% من اليد العاملة بالبلاد، و تحتل المركز الأول في إنتاج الموز بحجم يصل إلى 29 مليون طن سنويا و المركز الثاني في إنتاج قصب السكر بحجم يصل إلى 341 مليون طن سنويا السابع في إنتاج القهوة بحوالي

---

[1] **الهند خامس أكبر اقتصاد في العالم**، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، (يوم 3 مارس 2019)، تم تصفحه على الموقع بتاريخ:

https://www.bbc.com/arabic

[2] وليد، حديفة، **القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصاد الهندي نموذجا**، مذكرة لنيل درجة الدكتوراه،(كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015/2014)، ص95 .

348 ألف طن سنويا إلى جانب محاصيل زراعية أخرى كالبرتقال، الأرز، الطماطم، البصل، القمح، القطن والتوابل.

أما قطاع الصناعة الذي يسهم بنحو 28.9% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد مع 22% من القوة العاملة فيه، تعتبر صناعة السيارات من أهم القطاعات الصناعية إذ تحتل المرتبة الرابعة عالميا بإنتاج حوالي 3.95 مليون سيارة سنويا، حيث تنتج و تصدر موارد متعددة من الكيماويات كالنفط المعالج بنسبة 9.9% وتعتبر ثالث أكبر مصدر للمنسوجات بحجم يقدر بحوالي 35.4 مليار دولار وبنسبة 14% من إجمالي الصادرات إلى معدات النقل و البناء وصولا إلى الألماس بنسبة 9.3% و الهند غنية بالثروات المعدنية كالفحم، الحديد، البوكسيت، النحاس، الذهب، الفضة، الزنك، البترول والغاز الطبيعي صناعات عديدة كما تعد الخدمات التكنولوجية و المعلوماتية و البرمجيات واجهة اقتصاد الدولة بصادرات سنوية تصل إلى 50 مليار دولار.

كما اعتمدت الهند في نهضتها الاقتصادية أيضا على غرار الدول الأخرى إلى الاستثمار في مجال صناعة السينما المعروفة بعدما كانت حكرا على هوليوود الأمريكية، فصنعت علامة بوليوود الشهيرة التي تنتج حوالي 1000 فيلما سنويا[1] و تبيع قرابة 900 مليون تذكرة عالميا.

تعتبر الهند مثالا للدولة الفقيرة التي استطاعت تجاوز شتى الأزمات للنهوض باقتصادها فبلغ إجمالي الناتج المحلي حوالي 2.6 تريليون دولار لتحتل المرتبة السابعة عالميا وانتشال الملايين من الموطنين من تحت خط الفقر فبين عامي 2005- 2014 انخفض نسبة الفقراء من 400 مليون إلى 270 مليونا، كما تحتل المرتبة الثامنة عالميا في امتلاكها احتياطا من النقد الأجنبي الذي يبلغ حو 421.9 مليار دولار يقدر حجم صادرات

[1] منير مباركيه، **صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية دراسة لحالات: اليابان و الصين والهند**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه العلوم السياسية، (كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2016)، ص 226.

الهند حوالي 256 مليار دولار لتكون في المرتبة الثامنة عشر عالميا من حيث حجم الصادرات، فتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول استيرادا من الهند بنسبة16% و تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة12% ثم هونغ كونغ بنسبة5.1% ويتوقع اتحاد شركات التصدير الهندية بأن تبلغ صادرات الهند 350 مليار دولار بحلول عام 2020.

❖ **جمهورية الصين الشعبية:** تعد من أكبر التجارب الاقتصادية العالمية الناجحة حيث تحولت في 40عاما من دولة فقيرة إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم. كانت الصين دولة يغلب عليها الطابع الريفي و 30% من سكانها تحت خط الفقر، لكن استطاعت تجاوز كل العقبات وذلك نتيجة برنامج سياسي اقتصادي متماثل الذي قاده **دنج هيسياوينج،** الذي تولى السلطة سنة 1978م فقام بعدة إصلاحات القائمة على تزايد التراكم الرأسمالي المستمر في تحقيق المكاسب الإنتاجية و التجارية و نمو الدخل على المستوى العالمي، ذلك باللجوء إلى أسلوب التدرج و تنوع العلاقات الاقتصادية و الخارجية[1].

انتقلت الصين من النظام الاقتصادي المغلق والمركزي إلى النظام المفتوح المتجه نحو السوق العالمي، وكان ذلك منذ أواخر السبعينيات، حيث إنّ الحكومة الصينية قامت بعدة إصلاحات تدريجية أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من عشرة أضعاف ما كان عليه منذ عام 1978م، إذ حققت ارتفاع مطرد في مؤشرات الأداء. باتت الصين قوة دولية معترف بها خاصة بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، وقد اشتملت هذه الإصلاحات على الزراعة وتحرير الأسعار، فحققت نهضة زراعية ي حيث كان أكثر من 60% من سكان الصين في سبعينيات القرن الماضي يعيشون في مناطق ريفية يقومون فيه باستصلاح الأراضي مقابل مقدار معين من المحصول و الباقي يتم بيعه في السوق المفتوح، لكن بعد 1978 حررت الحكومة معظم المحاصيل الزراعية من

[1] Ligang Song, **"The scale of China's economic impact", East Asia،** The Australin National University Press, Vol ; 02, No :01, (January 2010), p 06.

سيطرتها و اقتصر دورها على حماية المزارعين عبر الحفاظ على الأسعار وتسهيل شحن و بيع البضائع، فأدى ذلك إلى توسع هائل في الأسواق الزراعية.

وزادت استقلال الشركات الحكومية، كما أنّها ساعدت على نمو القطاع الخاص، وأدت إلى تنمية الأنظمة المصرفية، وزادت في الانفتاح على التجارة والاستثمار الخارجي، كما دعمت الدولة القطاعات الرئيسية بشكل كبير، وفي عام 2013م أصبحت الصين أكبر الدول التجارية عالميا، كما تفوقت الصين على الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية الاقتصاد عام 2018 بناتج محلي إجمالي بلغ حوالي11.773 تريليون دولار بنصيب الفرد من إجمالي الدخل الفردي حوالي 8437 دولار ، وبحلول عام 2019م وصل ناتجها المحلي الإجمالي أكثر 12.809.322 ألف مليار دولار و ارتفاع بنسبة 6.1% وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى9180 دولارا.

تبنت الحكومة الصينية نموذج الإصلاح الزراعي الذي يجمع بين التخطيط الإلزامي و السوق الحر، بحيث تبيع شركة ما منتجاتها للسوق الحر عبر تطبيق معايير خطة الحكومة واستخدمت الشركات الصينية الفائض في توسيع أعمالها. انضمت الصين إلى البنك الدولي و صندوق النقد وأنشأت أربع مناطق تجارية خاصة بأموال الضرائب لمساهمة المواطن الصيني ببنائها، فامتلأت المدن الأربعة بالمعارض التي تعرض فيها ألاف الشركات الصينية بضائعها، كما بدأت باستقطاب الشركات العالمية لبناء المصانع و استغلال اليد العاملة الرخيصة ليرتع النمو الاقتصادي بمعدل سنوي تجاوز 10% و يخرج أكثر من 500 مليون من براثن الفقر، و في عام 2019 بلغت قيمة الصادرات الصينية نحو 2.5 تريليون دولار لتحتل المرتبة الأولى عالميا متجاوزا ألمانيا التي تمثل أكثر من 17% من ناتجها المحلي الإجمالي. كما تعد الصين أكبر دولة تجارية من حيث الميزان التجاري، إذ سجلت فائضا تجاريا عام 2019 والذي يبلغ 422 مليار دولا وتملك الصين أكبر أربع بنوك في العالم تقدم القروض للدول العظمى ويملك كل منها أصولا تتجاوز 2.5 تريليون دولار.

الجدول رقم (3): يمثل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدول مجموعة البريكس من 2018-2019.

البلدان والمؤشرات	البرازيل	روسيا	الهند	الصين	ج افريقيا
الناتج الداخلي الخام إ ج/ تريليون (S)	1,609	1,776	2,703	17,734	1,410
نمو البريكس (BRICS)	4,6 %	4,8 %	8,9 %	8,1 %	4,9 %
عدد السكان بالملايين	214	146	1390	1410	60
الناتج الداخلي الخ للفرد بالدولار	7514	12173	2278	125557	6995
الفلاحة / الناتج الداخلي الخام إج.	7,71 %	3,1 %	16 %	8,3 %	3,0 %
الصناعة / الناتج الداخلي الخام إج.	16,6 %	33,2 %	22 %	39,5 %	24,5 %
الخدمات /الناتج الداخلي الخام إج.	75,8 %	63,7 %	62 %	52,2 %	72,5 %
الميزان التجاري بملايير الدولارات	46,02	(ج) 189,7	(149,5-)	676	9,56
إنتاج الحديد الصلب بمليون طن (د)	34,9	76	120	928	0,293
الدين الخارجي / الناتج الداخلي الخام	74,4 %	20,9 %	18 %	2,83 %	53 %
الدين العام/الناتج الداخلي الخام	70,7 %	18 %	90,06 %	300 %	69,13 %
احتياطي الصرف بملايير الدولارات	346,40	595,8	561,05	3104,07	57,6
الإنتاج المهيمن	متنوع	متنوع	متنوع	متنوع	متنوع
الأمل في الحياة عند الولادة (سنة)	76,08	74,8	70,5	77,5	64,1
مؤشر التنمية البشرية	0,773	0,721	0,647	0,758	0,707

المصدر: عمار نو: البريكس: مسميات أم أداة للحسم الاقتصادي، الشروق العربي، العدد 261، (يوم 14 مارس 2019)، تم تصفحه على الموقع بتاريخ 12 أفريل 2019:
https://www.echoroukonline.com/echorouk-arabi

المبحث الثالث: أهم تحديات مجموعة البريكس.

رغم كل الأهداف و التقدم الذي أحرزته دول مجموعة البر يكس إلا أنها تواجه تحديات عويصة داخل الدول الأعضاء و من هذه التحديات نجدها تتمثل في الاختلاف في السياسات الاقتصادية التي تنتهجها البلدان المشاركة في المجموعة إلى جانب التباينات الثقافية و التاريخية و السياسات المالية التي تتبعها كل دولة على حدة، و تداخل أنظمة اقتصادية عدة ذات أحجام متفاوتة و عملات متفاوتة في نظام اقتصادي واحد .و تعتبر هذه التحديات عقبات تثقل مسار تطور التجمع الاقتصادي و استكمال مشاريعه في المستقبل.

المطلب الأول: التحديات الداخلية لدول البريكس.

إن أهم التحديات التي تواجهها دول البر يكس هي إشكالية الفساد السياسي الناجم عن ضعف المؤسسات و ضعف مرتكزات الحوكمة كالشفافية و الرقابة داخل دول المجموعة

فإن ظاهرة الفساد السياسي انعكست بالسلب على اقتصاديات هذه الدول و قد تؤدي أيضا إلى إضعاف فرص جذب الاستثمارات لها والحد من المنافسة التجارية فيها.

- ❖ الفساد السياسي في البرازيل يكلف الملايين من الدولارات من الخسائر سنويا و كما أنه يعيق نشاط الشركات على المستوى المحلي و يعيق دخولها إلى الأسواق العالمية و يشكل عقبات خطيرة أمام الشركات العالمية المهتمة بممارسة الأعمال التجارية و الاستثمارية في البرازيل.[1]
- ❖ أما روسيا فهي تعتبر الدولة الأقل فسادا من بين دول مجموعة البر يكس من حيث التزامها بسيادة القانون و رغم كل هذا إلا أنها لم تسلم من الاتهامات بالفساد و هذا ما ألحق بها ضررا كبيرا بسمعتها في الساحة الدولية فإن روسيا تفتقر إلى استدامت النمو الاقتصادي فيها لأن مناخ الاستثمار فيها يتطلب تحسينا من خلال الإصلاح السياسي وفتح الاقتصاد لجلب الاستثمار الأجنبي.[2] و نجد فيها العديد من النزاعات العويصة التي يصعب حلها، اقتصادها غير متنوع، و قطاع الخدمات فيها متخلف. فالسياسة الروسية لا تضمن استقرار الاقتصاد الكل.[3]
- ❖ التنافس بين الصين وروسيا: إن كلى الدولتين تنطلق من مصالحها في تفاعلها مع الدولة الأخرى فالصين تدرك أن روسيا هي أحد أقطاب النظام الدولي فقد تتيح لها إنهاء التفرد الأمريكي خاصيات من الناحية العسكرية، وتدرك روسيا أن الصين هي قوة اقتصادية بحيث يعتبر الاقتصاد هو الأساس في التفاعل الدولي الخلاف الهندي الصيني: رغم كل المصالح المشتركة الموجودة بين البلدين تحت سقف مجموعة

---

[1] فاتح عمارة، **دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية مجموعة البر يكس نموذجا،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (كلية العلوم السياسية، تخصص الحوكمة والتنمية،2014\2015) ص115.

[2] مرجع نفسه، ص115

[1] طارق محمد، الطائي، **تأثير مجوعة البر يكس في إعادة تشكيل النظام الدولي،** المرجع السابق، ص 103.

البريكس إلا أنها غير كافية للقضاء على انعدام الثقة والخلافات على المستويين الإقليمي والثنائي.

- ❖ التباعد الجغرافي بين دول مجموعة البريكس: هو من أكبر التحديات والعقبات التي تواجه مجموعة البر يكس لتحول إلى اتحاد عالمي مثل الاتحاد الأوروبي حيث نجد كل الدول موجودة في قارات مختلفة في حين نجد البرازيل في أمريكا اللاتينية و جنوب إفريقيا في أفريقيا و الهند و الصين وروسيا في آسيا.[1]
- ❖ الاختلاف في السياسات الاقتصادية التي تنتهجها البلدان المشاركة في المجموعة.
- ❖ تداخل أنظمة اقتصادية عدة ذات أحجام متفاوتة ،و أسعار عملات متفاوتة في نظام اقتصادي واحد.[2]

المطلب الثاني: التحديات الخارجية لدول البريكس.

أهم التحديات الخارجية التي تواجه مجموعة دول البر يكس نجد الهيمنة الغربية على النظام العالمي والمؤسسات المالية وهذا من خلال تحكمها في العالم لما يتوافق مع مصالحها. فنجد العديد من الخطابات تتحدث على ضرورة إصلاح هذه المؤسسات و إعطاء الفرصة للجميع الدول للمشاركة في القرارات الاقتصادية العالمية، و رغم كل الإصلاحات التي طرأت إلا أنها غير كافية و لا تزال الهيمنة الغربية.[3] و سعي هذه الأخيرة إلى الحد من تزايد قوة البريكس في حين تواصل هذه الدول الغربية تقدمها على حساب دول مجموعة دول البر يكس.[4]

---

[1] المرجع السابق، ص 105-106.

[2] محمود شحماط، مرجع سبق ذكره، ص56.

[3] فاتح عمارة، مرجع سبق ذكره، ص124.

[4] محمد إبراهيمي، مليحة كشرود، مرجع سبق ذكره، ص90.

تأثر اقتصاديات دول البريكس بأي اختلال في الاقتصاد العالمي نتيجة ارتباط اقتصاداتها مع البيئة العالمية ،لهذا واجهت مشاكل في تباطؤ نموها الاقتصادي نتيجة إجراءات التقشف التي اعتمدتها الدول الغربية لمواجهة الأزمة المالية العالمية مما جعلها تفقد الكثير من الأسواق التي كانت تروج فيها سلعها[1]، و تأثير الأزمة الاقتصادية على مستويات نمو دول مجموعة البريكس، فالأزمة المالية العالمية تؤثر على كافة الدول بنسب متفاوتة. عدم امتلاكها لغة مشتركة و هذا ما يصعب عليها التعامل مع دول الخارج و أسواقها.[2] كما تعمل القوى الغربية على تقليص و احتواء جميع المناطق التي تعتبر مناطق استراتيجية لمجموعة دول البريكس و خلق بؤر توتر في كل من أفغانستان و العراق و أيضا عملت على القضاء على مصالح مجموعة البريكس خاصة الصين و روسيا وفرض الدول الغربية عقوبات عليها.

[1] فاتح عمارة، مرجع سبق ذكره، ص125.

[2] علاء الدين الجعبري، **واقع ومستقبل مجموعة البر يكس على النظام الدولي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة،2018، ص42.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لمسار نشأة مجموعة البريكس تبين لنا أن الخلفيات التاريخية والسياسية والاقتصادية ساهمت في تشكل هذا الكيان الذي ينادي بضرورة إنهاء السيطرة والهيمنة الغربية المحتلة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي. تتمتع هذا التكتل بالطابع الاقتصادي الغالب الذي يحقق نموا سريعا على الساحة الدولية من أجل إقامة نظام عالمي جديد قائم على أسس عادلة ومتعدد الأقطاب.

كما تناولنا أيضا الخصائص الفريدة التي تشتمل عليها دول المجموعة ، والأهداف الأساسية التي تتفق عليها وقد رسمتها بغية تغيير ملامح النظام الدولي القائم ، ورسم معالم نظام دولي متعدد الأقطاب تكون أحد أقطابه ،معتمدة على مختلف مصادر قوتها الطبيعية ،الاقتصادية السياسة وغيرها من المكانات التي تزدهر بها كل دولة على حدى ،ما يمكنها من أن تنافس وتزاحم القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ،ما يعني رسم شكل جديد من أشكال العالقات الدولية التي قواعدها الأساسية مبنية على تكافؤ الفرص وتعادل ميزان القوة.

الفصل الثالث: مكانة مجموعة البريكس في بنية النظام الدولي

المبحث الأول: علاقات مجموعة البريكس بالفواعل الدولية

المطلب الأول: علاقة البريكس بالدول والمؤسسات الدولية

المطلب الثاني: علاقة البريكس بالتكتلات الاقتصادية العالمية

المبحث الثاني: الدور المؤثر لمجموعة البريكس في النظام الدولي

المطلب الأول: الدور الاقتصادي لمجموعة البريكس

المطلب الثاني: الدور السياسي لمجموعة البريكس

الفصل الثالث: مكانة مجموعة البريكس في بنية النظام الدولي.

بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي شيد النظام العالمي تغيرا اخر سمي بالأحادية القطبية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والتي اتسمت بسيطرة الولايات المتحدة كقوة عظمى. ومع مطمع القرن الحادي والعشرين وبداية بروز قوى صاعدة جديدة عمى غرار مجموعة البريكس وتكتلات ضخمة كالاتحاد الأوروبي بهذا بدا التكهن بحدوث نقمة جديدة لتوزيع القوى في النظام العالمي الجديد ما أصبح يهدد مكانة الولايات المتحدة كقطب أوحد.

وهنا يبرز لنا هدف الدراسة في هذا الفصل وهو معرفة موقع احدى القوى الصاعدة وتأثيرها على هيكل النظام الدولي .ولفهم دورها تطرقنا لأبرز نموذج وهو دول مجموعة البريكس التي عرفت قفزة نوعية خاصة فيما يتعمق بالأداء الاقتصادي لهذه الدول والذي سمح ليا بالتقارب ناهيك عن هدفها المشترك في تغيير الموازين في الساحة الدولية الذي بدأ يتبلور في عمى مستوى الواقع الدولي.

المبحث الأول: مكانة مجموعة البريكس في بنية النظام العالمي.

شهدت مجموعة دول البر يكس نموا اقتصاديا كبيرا حيث قادها إلى أن تكون من الدول الأعلى نموا في العالم. و بما أن الاقتصاد هو الحاكم لحركة التفاعلات الدولية، إذ جاءت المتغيرات لتكرس هيمنة القوة الاقتصادية و تضعها في قمة هرم النظام الدولي فعملت على تحذير الأسس الاقتصادية بين أعضاء المجموعة لأن الترابط الاقتصادي بين الدول يعتبر مدخل من مداخل تحقيق التعاون السياسي[1] لم يقتصر التعاون بين مجموعة دول البريكس على الجانب الاقتصادي وحده بل تجاوز ذلك إلى جانب السياسي قصد تعظيم منافعها وزيادة تأثيرها على النسق الدولي و إرساء دعائم لنظام دولي متعدد الأطراف[2]. فتجلت أهم مظاهر هذا التنسيق في الأزمة السورية عندما وقفت الصين وروسيا في وجه الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال أمامها حق الفيتو في مجلس الأمن الولي لأكثر من مرة.

المطلب الأول: علاقة البريكس بالدول والمؤسسات الدولي.

إن سعي مجموعة البريكس لإصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية المتعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي وكذلك البنك الدولي لكي تحصل الدول الناشئة على مزيد من التأثير خاصة ما تعلق بنظام التصويت في هذه المؤسسة بما يناسب نمو وضعها في الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية ولكن مقاومة الولايات المتحدة الأمريكية وعدة دول غربية حالت دون أن تحقق هذه الدول تقدما يذكر في إعادة هيكلة هذه المؤسسات العالمية ولكي تعكس الأهمية النسبية للمجموعات الاقتصادية المختلفة. ورغم كل التعاون والتنسيق التي قدمتها دول البر يكس إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها استمرت في سيطرتها على إدارة هذه

[1] طارق محمد، ذنذون الطاني، مرجع سبق ذكره، ص 91.

المؤسسات متعددة الأطراف وغالبا ما تلجأ دائما أمريكا إلى عرقلة أي تكتل يسعى إلى الاستقلال.

لهذا عملت مجموعة البر يكس على إنشاء بنك التنمية الخاص بمجموعة البريكس تحت اسم بنك التنمية الجديد فلقد تم الإعلان عنه رسميا في القمة التي عقدت في فورتا ليزا البرازيلية هذه المبادرة هي مكملة للمؤسسات المالية والاقتصادية القائمة فإن دول البر يكس تشجع على المزيد من الاستقلالية للبلدان النامية عن صندوق النقد الولي والبنك الدولي ويعملون أيضا غلى تشكيل مجموعة جديدة من المبادئ التي من شأنها أن توجه العلاقات الاقتصادية بين الأمم في القرن الحادي والعشرين. ويهدف خط الائتمان إلى تعزيز مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة داخل مجموعة البر يكس وغيرها من الاقتصاديات الناشئة.

و بالتوازن مع هذا الأخير ندد تكتل البر يكس بضرورة الإسراع بتنفيذ الإصلاحات المتفق عليها في صندوق النقد الدولي التي تستهدف زيادة رأسمال الصندوق و من ثم رفع قدرته على تدبير التسهيلات الائتمانية اللازمة لدول العالم و أيضا عملت دول البر يكس على إنشاء صندوق ثاني يدعى بصندوق الترتيبات الاحتياطية المشروطة تم تأسيسه عام 2015خلال قمة البر يكس السابعة فهو يهدف إلى توفير الدعم من خلال السيولة المالية الإضافية لبلدان البر يكس في وقت الأزمات الاقتصادية، و يعمل على تقديم الدعم لدول البر يكس من خلال أدوات السيولة و الاستجابة الاحترازية لضغوط ميزانية من المدفوعات الفعلية على المدى القصير و هو يعتبر أحد ركائز التنافس مع صندوق النقد الدولي[1].

يعتبره مؤسسيه بأنه تعويض عن إحباط مجموعة البر يكس، بسبب عدم تجسيد الإصلاحات في صندوق النقد الدولي التي وعدة بها الولايات المتحدة منذ وقت طويل ولم يتم ذلك حتى نهاية عام 2015.

[1] طارق محمد، ذنذون الطاني، المرجع السابق، ص 95.

ويمثل الترتيب الاحتياطي لمجموعة البريكس أحد الأدوات التي تمكن مجموعة البريكس من مواجهة الأزمات الاقتصادية الطارئة و غير المتوقعة و بما يؤدي إلى توفير مرونة في الاستجابة لأي تحدي يمكن أن يواجه أي اقتصاد من اقتصاديات الدول الأعضاء فيقول السياسي الهندي تارور ساشي انه ان لم يتمكن البريكس من القيادة من داخل النظام الحالي فستصنع هذه الدول نظاما خاصا بها، [1]و بما يمكنها من عدم اللجوء إلى المؤسسات المالية الغربية و تقييدها بشروط القروض الغير عادلة، أي ما يقابل صندوق النقد الدولي ، و يعتبر الصندوقين نقطة ارتكاز في صالح مجموعة البر يكس لمواجهة أي أزمة مالية عالمية مفاجئة لكي تحافظ من خلالها دول البر يكس على استقرارها اقتصاديا و لمواجهة أيضا الشروط الصعبة للبنك العالمي و صندوق النقد الدولي.

تعمل دول مجوعة البريكس بخطى جدية لإعادة تنظيم الاقتصاد العالمي بعيدا عن سيطرة الدول المتقدمة، وإبراز نفسها كقوة اقتصادية صاعدة تتمتع بحق المشاركة في إعادة توجيه ورسم السياسات الاقتصادية العالمية فقد بات من الواضح بما لا يدع مجالا للشك أن الصين أصبحت اليوم واحدة من أقوى الدول الاقتصادية. حيث توقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد الصيني في عام 2012 بنسبة 8.2على أساس سنوي ومن المتوقع أن تحتفظ الصين بالمركز الأول في قائمة أكبر دول العالم من حيث حجم التجارة بنمو سنوي قدره7% في المتوسط وبحلول 2025ستصل حصة الصين من إجمالي تجارة العالم إلى 13بالمئة ما يقارب 6.32 تريليون دولار.

[1] شيو شيو جيون، بنك التنمية الجديد يتقدم وسط التحديات، مجلة الصين اليوم،01-09-2017، تم الاطلاع على الموقع يوم: 2019.07.12:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/spc/2017-09-01/content%20745734.htm

كما أتت الهند 2012 في المركز الرابع في ترتيب الدول العشر الأولى برابطة صناعة الصلب العالمية بعد الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وكما أنها أكبر الدول التي تتلقى التحويلات المسجلة رسميا على مستوى العالم، حيث تلقت نحو 58رمليار دولار حسب تقديرات عام2011.

أما البرازيل فهي تستعد اليوم لاحتلال مقعدها بين القوى البترولية على مستوى العالم، فقد جاءت التقديرات الخاصة بحجم الاحتياطي الذي اكتشفته حديثا من النفط لتضعها في المرتب الثامنة بين الدول المنتجة للنفط ومن المؤكد أن حجم الاحتياطات النفطية الجديدة يضيف المزيد من الثقل إلى نفوذ البرازيل المتزايد على الصعيد العالمي، ويبدو أنه لن يؤدي إلى تطور الاقتصاد البرازيلي فحسب، بل إن من شأنه أيضا أن يغير من دورها الذي تضطلع به في العالم.

المطلب الثاني: علاقة البريكس بالتكتلات الاقتصادية.

إن تكتل البر يكس يعمل على تغيير السوق العالمية لما يخدم مصالحها حيث تحتل الهند مكانة متقدمة في تكنولوجيا المعلومات و صناعة الأدوية و روسيا هي الآخرة تحتل مكانة لا يستهان بها في مجال المحروقات و هي ما تزال تملك قدرة الردع النووي المتبادل مع الولايات المتحدة الأمريكية كما أنها ثاني قوة عسكرية في العالم، فيما تحتل البرازيل مرتبة متقدمة في مجال الصناعة الغذائية و التكنولوجيا الحيوية و يرجح أن تصبح دول البر يكس قطبا اقتصاديا فالصين و روسيا و الهند و البرازيل مجتمعة تقدم 23% من واردات الولايات المتحدة الأمريكية و27%من الاتحاد الأوروبي.

إن موقع البر يكس على الخارطة الاقتصادية الدولية: تضطلع البريكس بدور مهم على الساحة الاقتصادية العالمية باعتبارها أكبر تكتل اقتصادي لأسرع خمسة اقتصاديات

دولية نموا في العالم بحيث يبلغ نسبة سكان دول البر يكس 43% من سكان العالم ويبلغ الناتج المحلي لاقتصاديات دولها نحو 20% من إجمالي الناتج العالمي.

كما بلغت استثمارات دول البر يكس إلى 11% من إجمالي حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم، و تملك دول البر يكس أكبر اقتصاديات الناشئة في العالم حيث تعتبر الصين أكبر مصدر وثاني أكبر اقتصاد في العالم بمعدل نمو سنوي 10% ،و تحتل البرازيل المرتبة السادسة عالميا و الاقتصاد الروسي الرتبة 11 عالميا من حيث الناتج القومي و السادسة عالميا من حيث القدرة الشرائية.

تمتلك الهند سوقا استهلاكية كبيرة وهي من أكبر الدول المصدرة في العالم، ويعتبر اقتصاد جنوب إفريقيا أكبر الاقتصاديات في الاتحاد الإفريقي ومن الدول الرائدة في التعدين وتصنيع المعادن وثالث أكبر مصدر للفحم في العالم.

تحتل دول مجموعة البر يكس مراتب متقدمة في التنمية العالمية و هذا ما جعلها تقوم بإنجازات كبيرة حيث أنشأت بنك البر يكس الذي يعتبر مركز احتياط للعملات الأجنبية و لديه مواصفات المؤسسة الدولية و تشير جميع التوقعات أن البر يكس ستساهم بنسبة 50% في أسواق الأسهم المالية في2050 و سيتجاوز ناتجها المحلي مثيله في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2020، و يمكن القول أن لتكتل البر يكس وزن اقتصاديا مهما في النظام الدولي انطلاقا من حجم اقتصاديات دولها و خططها التنموية و انجازاتها المؤسساتية.[1]

شهدت دول البر يكس في الفترة الأخير نموا في المؤسسات المتعددة الأطراف سواء الإقليمية الجديدة أو الإقليمية و تمثل في ذلك في إنشاء مؤسسات جديدة وفي توسيع عضوية

[1] أميرة أحمد حرزلي، **قمة البر يكس 2018 والتحديات العالمية الراهنة**، المركز الديمقراطي العربي، (29 يوليو 2018)، تم تصفحه على الموقع بتاريخ10 ماي2019:
https://democraticac.de/?p=55450

و أنشطة المؤسسات القائمة أي أن عضوية البريكس مفتوحة لكل الدول الأسيوية مثل مؤتمر حوار التعاون الأسيوي و مؤتمر إجراءات التفاعل و بناء الثقة في آسيا، و بعضه عضويته مقصورة على إقليم جغرافي معين مثل رابطة جنوب شرق آسيا "الآسيان" و بعضها إقليمي بحت أي أنه يضم دولا تقع في نطاق جغرافي محدد.

المبحث الثاني: دور مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي.

يطرح الصعود الذي يشهده تكتل البريكس أسئلة ملحة حول مستقبل النظام الدولي ومدى نجاحه في فرض سياساته الاستراتيجية القائمة في المقام الأول والمعلنة عليها في مختلف اللقاءات السنوية لأعضاء المجموعة والمتمثلة في فرض الانتقال إلى القطبية المتعددة التي تجمع بين مختلف الدول الموجودة خارج المعسكر الغربي. فخلال هذا المبحث سنظهر الآليات الاستراتيجية المتبناة من طرف مجموعة البريكس من أجل نظام دولي قائم على تعدد الأقطاب.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي لمجموعة البريكس.

برز الدور الاقتصادي للبريكس بصفة واضحة على الساحة الدولية بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2008م نتيجة ضعف النظام المالي العالمي وتراجعه عن الإيفاء بمتطلبات العملية المالية والاقتصادية، حيث اتبعت دول البريكس في سياساتها المعلنة في مختلق القمم المعقدة منذ نشأة التكتل عام 2009م، نهج استراتيجية الاقتصاد غير المتوازن القائم على إعطاء الأولوية لقطاعات اقتصادية رئيسية قادرة على قيادة النشاط الاقتصادي التي تحث على النمو السريع والمرتفع،

تعمل بخطى جدية لإعادة تنظيم الاقتصاد العالمي بعيدا عن سيطرت الدول المتقدمة، و كذلك إبرازها كقوة اقتصادية صاعدة تتمتع بحق المشاركة في إعادة توجيه و رسم السياسات الاقتصادية العالمية.[1] كما تستند مجموعة البريكس في فعالية وظائفها الاقتصادية على مجموعة من المبادئ الأساسية من أجل الهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي، و أبرز هذه الإجراءات الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

- ❖ تشجيع النشاط التجاري في الأسواق العالمية المفتوحة والابتكار لجذب الاستثمارات لتمويل البنية التحتية والتنموية في تحقيق تدفقات التجارة العالمية.
- ❖ تعزيز مصالح الأسواق الناشئة والبلدان النامية لزيادة مشاركتها في القيم العالمية كالاستمرار في التعاون داخل مجموعة العشرين G20.
- ❖ تحرير كل من الصندوق النقد الدولي، البنك الدولي، و منظمة التجارة العالمية من الهيمنة الأمريكية التي تمتلك السلطة المطلقة فيها، ذلك لمشاركتها بنسبة 50% من رأس المال لهذه المنظمات.[2]
- ❖ إعادة هيكلة المؤسسات النقدية والمالية الدولية عبر تعزيز مشاركة الدول النامية عن طريق تغير نظام الحصص.

---

[1] فاضل جواد، دهش، **دور استراتيجية النمو غيرا لمتوازن في تحقيق النمو الاقتصادي لدول البريكس لمدة (2009-2017)**، مذكرة لنيل درجة الماجستير ، (كلية الإدارة و الاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2019-2020)، ص 96.

[2] سماح مهدي، صالح العلياوي، **تأثير مجموعة البريكس في هيكلة النظام العالمي المتعدد الأقطاب**، " مجلة الكوفة القانونية"، المجلد 1، العدد 1/45، 2020، ص 253.

- ❖ التعاون الاقتصادي والمالي من خلال تحقيق مصالح مشتركة بين دول الأعضاء المجموعة ودعوة اقتصاديات السوق المتقدمة والناشئة إلى مواصلة سياسات الحوار والتنسيق في مختلف المنتديات.
- ❖ الإصرار على أهمية التجارة الدولية القائمة على قواعد الشفافة غير التمييزية والحرة والشاملة ذات نظام متعدد الأطراف.
- ❖ إنشاء مؤسسات مالية متعددة الأطراف لتسير النمو المستدام في الدول النامية و الأسواق الناشئة، و المساعدة في إعادة التوازن بين المدخرات و الاستثمارات العالمية كتشكيل مجموعة البريكس بنك التنمية الجديد(NBD) و الترتيب الاحتياطي الاحترازي(CRA)[1] ليصبحا أولا الأجهزة المالية الدولية التي لا تخضع لسيطرة الدول الغربية.
- ❖ التعاون والتنسيق بين مجموعة البريكس والمؤسسات متعددة الجنسيات من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية.
- ❖ تحسين آليات التشاور الالتزام الثابت بالتنمية المستدامة لتعميم الرخاء الاقتصادي المشترك بين دول أعضاء البريكس.

تشير توقعات مختلف الأنظمة والمؤسسات الاقتصادية استمرار نمو دول البريكس بنسبة 50% من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي بحلول سنة 2030م، رغم التفاوت الجلي بين دول المجموعة من حيث ديناميكية الاقتصاد والتنافس في الأسواق العالمية إلا الحصيلة الاقتصادية تبقى تكاملية، بفضل ارتباط بلدانها بالتطور الاقتصادي السريع.

يبدو أن فرضية جيم أونيل المطوحة في أكتوبر 2003 حول إمكانية تحول كل من البرازيل، روسيا، الهند، الصين و جنوب إفريقيا إلى قاطرة للاقتصاد العالمي حتى سنة 2050 متجاوزاً الولايات المتحدة الأمريكية تحققت، و هذا هو واقع البريكس الذي يتصدر

---

[1] طارق محمد، الطائي، **تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 95.

الاقتصاديات الناشئة و القوى السياسية على الصعيدين الإقليمي و الدولي بفضل مؤشرات النمو المرتفعة و الإمكانات الاقتصادية و الديمغرافية لدولها التي تضعها في مكانة الرائدة في النظام الدولي.

بالتالي فإن مجموعة البريكس تعمل على إرساء قواعد نظام عالمي جديد في ظل النظام الاقتصادي الراهن. إذ تعتبر مرحلة انتقالية حيث يتم تشكيل نظاما بعيد عن تأثير اللاعبين التقليدين المتمثلين في الدول الغربية كالولايات المتحدة الذين أرسوا نظاما غير عادل في توجيه المؤسسات الاقتصادية الدولية مما سبب اتساع فجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

الجدول رقم (4): تمثيل الناتج المحلي لدول البريكس ما بين 2009–2019 م.

الناتج المحلي للإنتاج	2009	2019
البرازيل	1.667.019 مليار دولار	1.84 تريليون دولار
الهند	1.365.37 مليار دولار	2.875 تريليون دولار
الصين	5.071.46 مليار دولار	14.343 تريليون دولار
روسيا	1.304.15 مليار دولار	1.7 تريليون دولار
جنوب افريقيا	2.959.4 مليار دولار	357.432 مليار دولار

الجدول من اعداد الطلبة وفقا للمراجع المستعملة

المطلب الثاني: الدور السياسي لمجموعة البريكس.

لم يقتصر تكتل البريكس على تعزيز التكامل والتعاون الاقتصادي بفضل تفوقها في مختلف مؤشرات القوة الاقتصادية بل تجاوز دعم التنسيق السياسي قصد تعظيم قوة تأثيرها ومصداقيتها على الساحة الدولية أو العالمية، ومن أجل تحقيق التكامل الشامل سواء الاقتصادي والسياسي.

استطاعت دول البريكس إظهار جدارتها ودرجة التنسيق هذا الكيان حيث كانت له عدة قرارات مشتركة في حل القضايا السياسية الدولية العالقة، وعادة تلجأ إلى الوسائل الدبلوماسية والسلمية لحل الأزمات بأقل خسائر بشرية ومادية ممكنة من خلال آليات استراتيجية وخطط

مدروسة مسبقا تعمل على احترام القانون الدولي، وحماية حقوق الأفراد والجماعات والاحترام المتبادل لسيادة الدول وعدو التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وهذا الإطار سيعرض أهم القضايا الدولية البارزة لتوضيح الدور السياسي للبريكس في التعامل معها:

- ضرورة الإصلاح الشامل للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدوليين التي تعاني من الشيخوخة وعدم القدرة على تفاقم النزعات والأزمات المتفجرة في العالم إلى جانب تحريرها من الهيمنة الأمريكية من أجل التمثيل الأنسب لأصوات ومصالح الاقتصاديات الصاعدة.
- الامتناع عن قرار مجلس الأمن الذي فرض منطقة حضر جوي فوق ليبيا في 17 مارس 2011 كرد فعل دولي على ثورة 17فيفري[1]، فيقتضي القرار بفرض عقوبات على حكومة القذافي وتنظيم هجمات مسلحة ضد القوات الجوية لإعاقة حركتها و منعها من التحليق في الأجواء الليبية حيث اختارت روسيا و الصين الامتناع و دعت إلى ضرورة وقف إطلاق النار.
- معارضة بناء المستوطنات الإسرائيلية منتقداً السياسة الإسرائيلية الاستيطانية بوصفها مخالفة للقانون الدولي، كما أكدت البريكس حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وشجعت المفاوضات المباشرة بين الفلسطينية و الإسرائيلية[2] مرفضا رفضا تاما الانحياز الغربي إلى إسرائيل.
- وحدت مجموعة البريكس موقفها حول التدخل العسكري الخارجي في الأزمة السورية عام 2011 و ضرورة وقف النزاع عبر حلول سلمية[3] مرفوضة أي قرار من مجلس الأمن الدولي يسمح في التدخل في سيادة الدولة، فدعم الجيش الروسي العمليات العسكرية

---

[1] أرتي أونلاين، أخبار العالم العربي، فرض حظر جوي فوق ليبيا فكرة سيئة تعيد إلى أذهاننا تدخل الناتو 2011.، 30 ديسمبر 2019، ص 12.

[2] سماح مهدي العلياوي، **أثر مجموعة البريكس في هيكلة النظام العالمي المتعدد الأقطاب**، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[3] المرجع نفسه، ص 151.

السورية و ردع أي جهة تحاول إسقاط النظام تحت ذريعة الديمقراطية من دون إيجاد البديل المناسب في إدارة شؤون الدولة.

- ❖ رفض البريكس العقوبات الغربية المفروضة على روسيا لافتقادها للشرعية ويمثل خرقا لميثاق لمنظمة الأمم المتحدة
- ❖ عدم التدخل العسكري في الأزمة الإيرانية المتمثلة في أزمة الملف النووي الإيراني، لكن مؤيدتا حق امتلاك إيران الاستخدامات الآمنة للطاقة النووية بالاتساق مع الالتزامات الدولية، كما أكدت الوزارة الخارجية الروسية وقوفها ضد العقوبات الأمريكية تجاه إيران كونه تهديدا لأمريكا بعد انسحابها من الإنفاق النووي[1].
- ❖ رؤية موحدة حول التعامل مع قضايا الفقر والفساد والحريات في بلدان العالم الثالث والنامية.
- ❖ رفض الهيمنة المعلوماتية خاصة التجسس الإلكتروني الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها نوع من العمليات الإرهابية الذي يساهم في إشاعة الاضطرابات الداخلية[2]، وقد تبنت دول البريكس عملية إنشاء وصبات جديدة للإنترنت تتفادى المرور بالأراضي الأمريكية.
- ❖ إصدار وزراء خارجية دول البريكس بيانا مشتركا حيال الأزمة الأفغانية مؤكداً دعم الجهود الوطنية و الدولية لتحقيق السلام في أفغانستان[3] بعيداً عن أي تدخل خارجي لتوصل إلى مرحلة المصالحة و بناء دولة أمنة و مستقرة .

---

[1] محمد مناف علوش، **دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغير بنية النظام الدولي البريكس**، العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 38، العدد 3، (2016)، ص 456.

[2] سماح مهدي العلياوي، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[3] المرجع نفسه، ص 150.

خلاصة الفصل:

حققت مجموعة البريكس دور كبير في إعادة تشكيل بنية النظام الدولي وبناء نظام دولي جديد قائم على تعدد الأقطاب سواء من الناحية الاقتصادية وذلك لتمكنها من تحقيق الانجازات الاقتصادية العالمية، إذ نشأت بنك التنمية الجديد(NBD) لتصبح أداة لتعزيز الإصلاح للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والعمل على تنمية النمو الاقتصادي في الدول النامية والأسواق الناشئة. أما من ناحية دورها السياسي فيتجلى من خلال اتخاذها مختلف القرارات في المحافل الدولية متصدية للقوى الغربية وفي مقامها الأول الولايات المتحدة الأمريكية سواء في رفضها التدخل العسكري في الثورات العربية أو لرفضها العقوبات المفروضة على روسيا وبفرض الحضر الجوي على ليبيا والعقوبات المفروضة على إيران بسبب الملف النووي.

على الرغم من نمو اقتصاد الخدمات في دول البريكس، مازال هناك الكثير الذي يتعين القيام به فيما بالتكامل التجاري، لاسيما بين دول البريكس نفسها، رغم وجود جهات أداء بارزة مثل الهند والصين، تظل دول البريكس ككل العبين ناشئين في تجارة الخدمات العالمية، ازداد التأثير السياسي لدول البريكس كتكتل على الساحة الدولية، ما دفعها إلى السعي لمشاركة أكبر في الحوكمة العالمية، من خلال خلق مؤسسات جديدة تهدف إلى المساهمة في نظام عالمي أكثر عدال ومساواة، عطاء مدخلات إصلاحية لنظام الحوكمة العالمية، وبهذا لم يكن وسعيها لتقويض النظام المغلق سابقا والهدف من تحالف البريكس تعزيز التعاون داخل المجموعة فحسب، بل كان يهدف أيضا إلى إبراز نفوذهم الجماعي عالميا، وهذا عن طريق لعب دور قيادي في أجندة إدارة الأزمات السياسية العالمية والقضايا الأمنية، إلى أن في بعض الحيان رد فعلها إزاء بعض القضايا هامشيا وله عواقب بعيدة، بسبب عدم التناسق في مواقف السياسية، ويتجلى لنا هذا بوضوح في بعض القضايا الإقليمية والعالمية.

خاتمة:

خضع موضوعنا إلى التحليل والمقارنة مع تجارب تاريخية سابقة، توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات، ونعيد تلخيصها وعرضها بطريقة موجزة في العناصر التالية:

رغم تعدد وتباين الآراء حول تحديد مفهوم دقيق للقوى الصاعدة وخصائص صعودها، إلا هناك اعترافا واسعا بأن هناك مجموعة من الدول والقوى أخذت مسارا جديداً ومغايراً لتحقيق صعودها ومحاولة الخروج من بقعة الدول النامية من أجل لعب دور القوى الصاعدة ومنافسة القوى الكبرى مواجهة الرهانات والتحديات التي يطرحها النظام العالمي بمختلف فاعليه ودوله.

مثل ظهور الدولة الصاعدة نقطة تحول لمجرى النظام الدولي، وذلك لنشأة مجموعة من التكتلات الاقتصادية الفعالة المكونة من القوى الصاعدة الجديدة التي استطاعت تحقيق قفزة ضخمة في مؤشراتها الاقتصادية متجاوزة بذلك القوى العظمى خاصة عقب الأزمة المالية لعام 2008م في حين أن الأنظمة والمؤسسة الاقتصادية تسجل عجز مالي وتجاري من بينها تكتل مجموعة البريكس.

بدأت دول البريكس رؤية حلمها يتحول إلى واقع بعد توقيع تنفيذ اتفاقية لتشكيل كيان اقتصادي ذو أبعاد سياسية نتيجة لرؤى مشتركة وبعد سلسلة من الاجتماعات السنوية لكل من البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا مشكلة الدول الأسرع نموا في الاقتصاد العالم يتكتل تحت اسم البريكس (BRICS). استطاعت مجموعة البريكس إنشاء مؤسسات ولجان متخصصة في شتى المجالات من أجل دراسة دقيق لمتغيرات النظام الدولي القائم.

فمن أهم هذه المؤسسات الاقتصادية المالية بنك التنمية الجديد وصندوق الاحتياطي اللذان يقومان على رفع المستوى التبادل التجاري للدول النامية والناشئة منافسة بذلك الصندوق النقد الدولي المهيمن من طرف الدول الغربية، وهذا هو السبب الأساسي لإنشاء البنك الجديد

للبريكس إذ تعتبر أن المؤسسات المالية القائمة في النظام العالمي غير عادل ومنصف مع الدول النامية وذلك لسيطرت الولايات المتحدة الأمريكية عليه وعلى قراراته.

تعمل مجموعة البريكس على توحيد مواقفها في القضايا الدولية حيث أعلنت الوقوف إلى جانبا لشعوب المضطهدة مع الحفاظ على سيادة الدول القائمة وتبنيها موقفا موحدا للتوجه إلى التنمية المستدامة ورفض الهيمنة الغربية عمى المؤسسات الدولية سواء الاقتصادية أو السياسية والاجتماعية وعلى القرارات الدولية. تسعى مجموعة البريكس على تغيير النظام العالمي من خلال تغيير الأنظمة المالية وقوانين منظمة التجارة العالمية وتحسين تمثيلها وعضويتها في الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية. كما تعمل على تعزيز مكانتها السياسية بحيث تتبنى مواقف موحدة إزاء مختلف القضايا الدولية مدافعة دائمة عن حقوق الأفراد والجماعة احترام سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1. ريغو، باسكال، ترجمة: طوني سعادة، **البريكس البرازيل، روسيا، الهند، الصين و جنوب إفريقيا**، الطبعة1، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015.
2. عتريس محمد، **معجم بلدان العالم**، الطبعة1، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2002.
3. العويني، محمد علي، **العلاقات الدولية المعاصرة: النظرية والتطبيق**، الاستخدامات الاعلامية ، ط1، القاهرة: المكتبة الأنخلومصرية، 1982
4. قلعجية، ويسيم خليل، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، الطبعة1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2016.
5. محمد قاسم جعفر، **ميزان القوى العسكري في منطقة الشرق الأوسط**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1905.
6. مشعان نجم أحمد، **سياسة تركيا الخارجية ومعيار القوة في العلاقات الدولية**، الطبعة1، عمان: دار المجد للنشر و التوزيع، 2016.
7. ناي جوزيف، ترجمة: أحمد عبد الحميد نافع، **مستقبل القوة**، الطبعة1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.
8. الرمضاني مازن إسماعيل، **الدبلوماسية في النظرية والتطبيق**، بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991.

9. عودة العقابي علي، **العلاقات الدولية" دراسة تحليلية في الأصول، النشأة، التاريخ و النظريات**، ط1، بغداد، دار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، 2010.

10.نيد ليبو ريتشارد، **لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي و المستقبل**، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، ط1، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، 2013

❖ المجلات و التقارير:

1. خنوش محمد، **"فواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي"**، **مجلة المفكر**، بسكرة، المجلد 2014، العدد 10، (2014/06/30).

2. شاكر لطيف، **"الإنفاق العسكري: المحور الأساسي في إستراتيجية السياسة العالمية للدولة العراقية المعاصرة"**، **شبكة الاقتصاديين العراقيين**، العراق، العدد 92، (2018 /04/16).

3. صبر عبد الله إسماعيل، **"الكوكبة، الرأسمالية العالمية، مرحلة ما بعد الإمبريالية"**، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد 222، (1997/08/29).

4. عبد الحميد أمل، منى عبد القادر،**"اقتصاديات عالمية- تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل"**، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، الجزائر، العدد 7، (2016/05).

5. علي زهران جمال،" **مناهج قياس قوة الدولة مع التطبيق على توازن القوى بين الدول العربية و إسرائيل"**، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 98 ، (1989).

6. مهدي سماح، صالح العلياوي، "**تأثير مجموعة البريكس في هيكلة النظام العالمي المتعدد الأقطاب**"، **مجلة الكوفة القانونية والسياسية**، العراق، المجلد1، العدد 45، (2020/03/31)

❖ الرسائل الجامعية:

1. براهيمي محمد، كشرود صليحة، **دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي دراسة حالة دول البريكس**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر منشورة، (جامعة العربي التبسي، تبسة، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015-2016).

2. بوشيبة تركية، **تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية وتطبيقاته في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017).

3. الجعبري علاء الدين، **واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (جامعة الأزهر، غزة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018).

4. جواد فاضل، **دور إستراتيجية النمو غير المتوازن في تحقيق النمو الاقتصادي لدول البريكس بين 2009-2017**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة واسط، العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2019-2020).

5. حديفة وليد إبراهيم، **القوة الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصاد الهندي نموذجا**، رسالة لنيل شهادة الدكتورة، (جامعة دمشق، سوريا، كلية العلوم السياسية، قسم الاقتصاد الدولي، 2014-2015).

6. خوخة محمد عصام، **الأخطار التي توازن القوى الإقليمية في منطقة الخليج العربي بين عام 1990إلى 2009**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة مؤتة، الاردن، كلية العلوم الاجتماعية، قسم العلوم السياسية، 2010).

7. رزقين عبد القادر، **تنفيذ الجهود الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، (جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011).

8. شيطر منذر، **تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية حالة البريكس 2003-2015**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، (جامعة بوضياف، مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، قسم العلوم التجارية، 2016-2015.)

9. عدوي جمال، **تأثير مجموعة البريكس في النظام الدولي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة محمد بوضياف، مسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019/2018).

10. عمارة فاتح، **دور التكتلات الاقتصادية في الحوكمة الاقتصادية العالمية مجموعة البريكس**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015).

11. غنام فايزة، **القوة في العلاقات الدولية من المنظور الإسلامي**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009-2010.

12. مباركية منير، **صعود القوى العالمية في ظل العولمة و الهيمنة الأمريكية: دراسة حالة اليابان الصين و الهند**، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2016/2015).

13. معوض جلال عبد الله، **علاقة القيادة بالظاهرة الانمائية دراسة في المنطقة العربية**، مذكرة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة القاهرة، مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1985).

14. مؤمن، طارق صالح، **القوة الناعمة والسياسة الخارجية والأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة النهرين، العراق، كلية العلوم السياسية، قسم السياسة الدولية، 2015).

15. النوري حامد محمد، **أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط 1945-1990**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (جامعة الخرطوم، السودان، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم العلوم السياسية، 2010).

❖ مواقع الانترنت:

1. " **فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية استخدام الأسلحة النووية لعام 1996**"، الفقرة 35، التقرير متوفر في الرابط التالي:

http//www.goldmansachs.com/our-thinking/archive/how-solid.html

2. ابراهيم، ابو جازية،" **لولا داسيلفا ... الرئيس الذي اعترف بالفساد و الرشوة** "، سياسة بوست، 2018، رابط التقرير:

https://www.sasapost.com/why-lula-da-silva-is-so-popular-although-he-is-corrupted/

3. القمة الأولى لمجموعة البريكس- بيكاتربينغ- روسيا انظر الرابط:

https://www.brics-ysf.org/sites/default/files/2nd_Summit.pdf

4. القمة الثانية لمجموعة البريكس بالبرازيل، "**رؤية واسعة ورخاء مشترك**"، انظر الرابط:

http://www.brics-ysf.org/sites/default/files/1st_Summit.pdf

5. القمة الرابعة للبريكس بالهند، "**شراكة البريكس من اجل استقرارالعالمي والأمن والازدهار**"، انظر الرابط:

https://www.brics-ysf.org/sites/default/files/4th_Summit.pdf

6. القمة الخامسة للبريكس بجنوب إفريقيا، "**شراكة من اجل التنمية والتكامل والتصنيع**"، الرابط متوفر:

http://www.brics.utoronto.ca/docs/130327-xi-statement.html

7. القمة السادسة للبريكس بالبرازيل، "**النمو الشامل الحلول المستدامة**"،الرابط متوفر:

http://www.brics.utoronto.ca/docs/140715-leaders.html

8. القمة السابعة للبريكس بروسيا، "**الشراكة البريكس عاملا قويا للتنمية العالمية**"، الرابط متوفر:

http://www.brics.utoronto.ca/docs/150709-ufa-declaration_en.html

9. القمة الثامنة للبريكس بالهند، "**بناء الحلول الشاملة والمستجيبة والجماعية**"، الرابط متوفر:

http://www.brics.utoronto.ca/docs/161016-goa.html

10. القمة التاسعة للبريكس بالصين، " **شراكة اقوى من اجل مستقبل اكثر اشراقا**"،الرابط متوفر:

http://www.brics.utoronto.ca/docs/170904-xiamen.html

11. القمة العاشرة للبريكس في جنوب إفريقيا، "**قمة التحدي والمواجهة**"، الرابط متوفر:

http://www.brics.utoronto.ca/docs/181130-buenos-aires.html

المراجع باللغة الأجنبية:

❖ المجلات و التقارير:

1. Aike I. Würdemann, **The BRICS Contingent Reserve Arrangement: A Subversive Power Against the IMF's Conditionality?**, The Journal of World Investment and Trade, Volume 19: Issue 3, (2018)

2. Christophe Jaffrelot, **L'inde, puissance emergente, jusqu'ou ?** Politique International ; (2006).

3. Jim O'Neill, **Building Better Global Economic BRIC, London, Goldman Sachs Global Economic**, Paper N° :66 (November 2001).

4. Ligang Song, **"The scale of China's economic impact", East Asia** Forum ouarterly, Australia : The Australian National University Press, Vol ; 02, No :01, (january 2010)

5. Prem Mahadevan, **Rising India : Challenges And Constraints**, Analysis in Security Policy No. 73, (May 2010).

6. Sekine, Eiichi, **The Impact of the Third BRICS Summit**, ,Journal of Capital Markets, Vol. 3, No. 1, (14 Septembre 2011).

7. **World Statistics Pocketbo**, Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division Series V, No41.(2017).

❖ **مواقع الانترنت:**

1.Ernest P. Young, "**Encyclopaedia Britannica, Inc, China**", (19/07/2019), in : https://www.britannica.com/place/China

2. Fabiano Mielniczuk; "**The BRICS' Economic Institutions and International Politics:** https://www.e-ir.info/2014/08/18/the-brics-economic-institutions-and-international-politics/

3. Russian gezography; "**Regions of russia**" ,(23/12/2019), http//:www.rusemb.org.uk/russiageography

4. Stats sa department statistics ; "**South Africa, 2020 Mid-year population estimates** ", (01/11/2019), in :http://www.statssa.gov.za

5. Worldometer Elaboration ; **"World Population Prospects: The 2019 Revision"**, Department of Economic and Social Affairs, in http://www.Worldometers.info.

فهرس الجداول والأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الخريطة رقم (1): تمثيل موقع دول مجموعة البريكس	47
الجدول رقم (1): تمثيل ملخص لمضمون قمم مجموعة البريكس بين 2009-2018	59
الجدول رقم (2): تمثيل لنسبة عدد السكان في دول مجموعة البريكس 2019	63
الجدول رقم (3): تمثيل المؤشرات الاقتصادية ولدول مجموعة البريكس بين 2018-2019	78
الجدول رقم (4): تمثيل الناتج المحلي لدول البريكس ما بين 2009-2019	94

فهرس المحتويات

المحتوى: **الصفحة**

المقدمة: 8

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للقوى الصاعدة..... 14

المبحث الأول: ماهية القوى الصّاعدة..... **16**

المطلب الأول: تعريف مفهوم القوى الصّاعدة 16

المطلب الثاني: أسباب ظهور القوى الصّاعدة..... 18

المطلب الثالث: خصائص القوى الصاعدة 20

المبحث الثاني: مقومات القوى الصاعدة. 24

المطلب الأول: المقومات الاقتصادية..... 24

المطلب الثاني: المقومات السياسية..... 26

المطلب الثالث: المقومات العسكرية 28

المبحث الثالث: مناهج قياس قوة الدولة. 30

المطلب الأول: مفهوم القوة في العلاقات الدولية. 30

المطلب الثاني: العوامل المادية لدولة. 34

المطلب الثالث: العوامل المعنوية لدولة..... 39

الفصل الثاني: الإطار التأسيسي لمجموعة البريكس...... 44

المبحث الأول: ماهية مجموعة البريكس. 45

المطلب الأول: التطور التاريخي لظهور مجموعة البريكس..... 45

المطلب الثاني: أهم قمم مجموعة البريكس.....48

المطلب الثالث: المؤسسات الهيكلية لمجموعة البريكس. 59

المبحث الثاني: خصائص دول مجموعة البريكس. 61

المطلب الأول: الخصائص المجتمعية. 61

المطلب الثاني: الخصائص الاقتصادية لدول البريكس. 67

المبحث الثالث: أهم تحديات مجموعة البريكس. 77

المطلب الأول: التحديات الداخلية لدول البريكس. 78

المطلب الثاني: التحديات الخارجية لدول البريكس. 80

الفصل الثالث: مكانة مجموعة البريكس في بنية النظام الدولي. 85

المبحث الأول: مكانة مجموعة البريكس في بنية النظام العالمي. 86

المطلب الأول: علاقة البريكس بالدول والمؤسسات الدولي. 86

المطلب الثاني: علاقة البريكس بالتكتلات الاقتصادية. 89

المبحث الثاني: دور مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي. 91

المطلب الأول: الدور الاقتصادي لمجموعة البريكس..... 91

المطلب الثاني: الدور السياسي لمجموعة البريكس..... 94

خاتمة:.....99

قائمة المراجع:..... 102

الملحق.....112

الفهرس.....114